موازنة التعليم الواقع والمأمول

إلهامي الميرغني

ديسمبر ٢٠٢٤

المقدمة

موازنة التعليم هي المحدد لمدي التزام الدولة بالتعليم المجاني واهميته على جدول أولويات الانفاق رغم أهميته المتعارف عليها في التنمية البشرية والتنمية المستدامة. وكلما قل الانفاق على التعليم كلما ازداد التدهور في كل نواحي حياتنا. ولذلك نحتاج الي استراتيجية تعليمية واضحة المعالم تعيد التعليم المجاني لمكانته كضرورة للتنمية. وتشرف على كل من يقدم خدمات التعليم من الأزهر والقطاع الخاص والاهتمام بتطوير الوضع الاقتصادي للمعلمين كركيزة لأي تطوير مرتقب مع تطوير المناهج وأساليب التقييم لمواكبة العصر والتطورات الحالية. مع ضرورة العودة الي أن التعليم خدمة وليس سلعة تباع لمن يملك ثمنها فقط.

لقد وضع دستور مصر ٢٠١٤ رؤية مهمة للتعليم:

مادة (١٩)

التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

مادة (٢٠)

تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

لكن للأسف تم العصف بهذه المواد الدستورية واستمرت الخصخصة وزيادة نفوذ وسيطرة القطاع الخاص على التعليم في مصر.

لذلك حاولت خلال الورقة التعرض لموازنة التعليم ومدي احترامها وتطور الوضع بين القطاعين الحكومي والخاص وصولا للتمييز الاقتصادي الحالي في التعليم. ان هذه الورقة محاولة لعرض الانفاق على التعليم وحقيقته بالأرقام بين الواقع والمأمول.

١- تطور عدد التلاميذ في التعليم الحكومي

عندما نتحدث عن موازنة التعليم الحكومي علينا ان نبدأ بالتعرف علي هيكل التعليم ما قبل الجامعي والذي يشمل ٥٠,٤ ألف مدرسة حكومية تضم ٢٦٣,٩ ألف فصل دراسي ويتعلم فيها ٢٢,٦ مليون تلميذ/ة في العام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

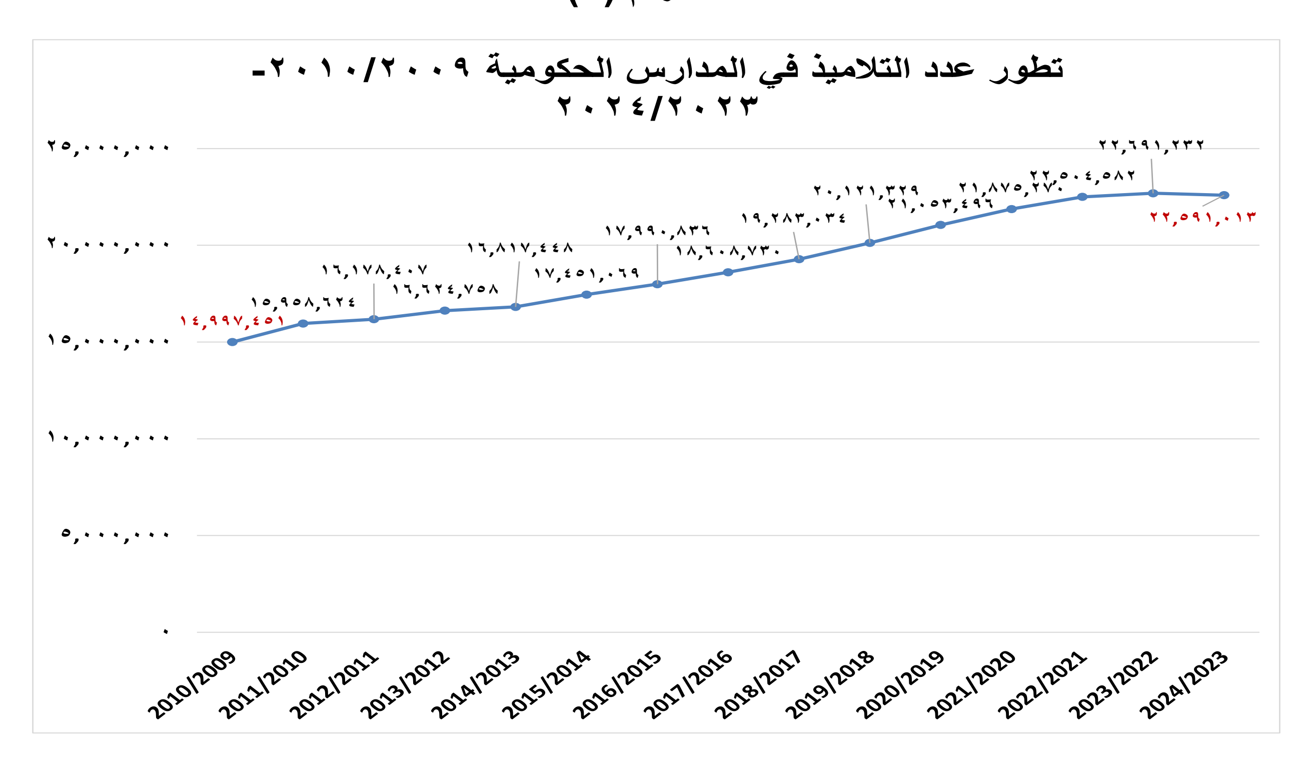
وبالعودة الي الكتاب الاحصائي لوزارة التربية والتعليم وتطور عدد التلاميذ خلال السنوات الماضية وهم محور رئيسي في موازنة التعليم في مصر. ذلك ما يوضحه لنا الجدول رقم (١) ضمن الملحق الاحصائي للدراسة.

عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ كان في مصر ١٤,٩ مليون تلميذ/ة في التعليم الحكومي ما قبل الجامعي وارتفع الي ١٧,٩ مليون في ٢٠١٦/٢٠١٥ ثم بلغ ٢٢,٦ مليون في العام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩ كانت الزيادة السنوية في اعداد التلاميذ تقترب من مليون تلميذ/ة ولكنها بدأت في الانخفاض منذ ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبلغت الزيادة في العام الماضي ١٨٦,٦ ألف فقط بينما انخفض عدد التلاميذ المقيدين بأكثر من ١٠٠ ألف تلميذ/ة.

يوضح لنا الشكل التالي تطور عدد التلاميذ في التعليم الحكومي.

شكل رقم (١)



يتضح من الشكل السابق تراجع في عدد المقيدين بالتعليم الحكومي وتواكب مع ذلك زيادة عدد التلاميذ في التعليم الخاص من ١,٣ مليون تلميذ/ة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٣ مليون تلميذ/ة في العام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. ولم ينشر بعد الكتاب الإحصائي للعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لنعرف قيمة التطور في عدد التلاميذ بالتعليم الحكومي والخاص.

١- الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي

حددت المادة (١٩) من دستور مصر ٢٠١٤ أن الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ٤٪ من الناتج القومي و٢٪ للتعليم الجامعي و١٪ للبحث العلمي. أي ان الانفاق على التعليم يجب الا يقل عن ٧٪ من الناتج القومي. في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ اقرت الحكومة ان الناتج المحلي الإجمالي لمصر ١٧,١ تريليون جنيه وبالتالي فإن نسبة ال ٧٪ تعادل ١,٢ تريليون جنيه بينما المخصص في الموازنة للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والبحث العلمي لا يتجاوز ٢٩٤,٦ مليار جنيه وهو اقل بقيمة ٩٠٢,٣ مليار عن النسبة التي حددها الدستور.

وعلينا ان نفكر انه إذا ارتفع الانفاق على التعليم بهذه القيمة كيف يمكن ان تحدث طفرة تعليمية تصل بمصر لمكانتها اللائقة. ولكن مصر تنفق على التعليم ١,٧٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي أي اقل ب ٥,٣٪ من الناتج المحلي وفقاً للدستور. لكن قبل ان نتابع تطور قيمة الانفاق على التعليم الي الناتج المحلي الإجمالي في مصر علينا ان نتابع هذه النسبة في مجموعة مختارة من الدول. (جدول رقم (٢))

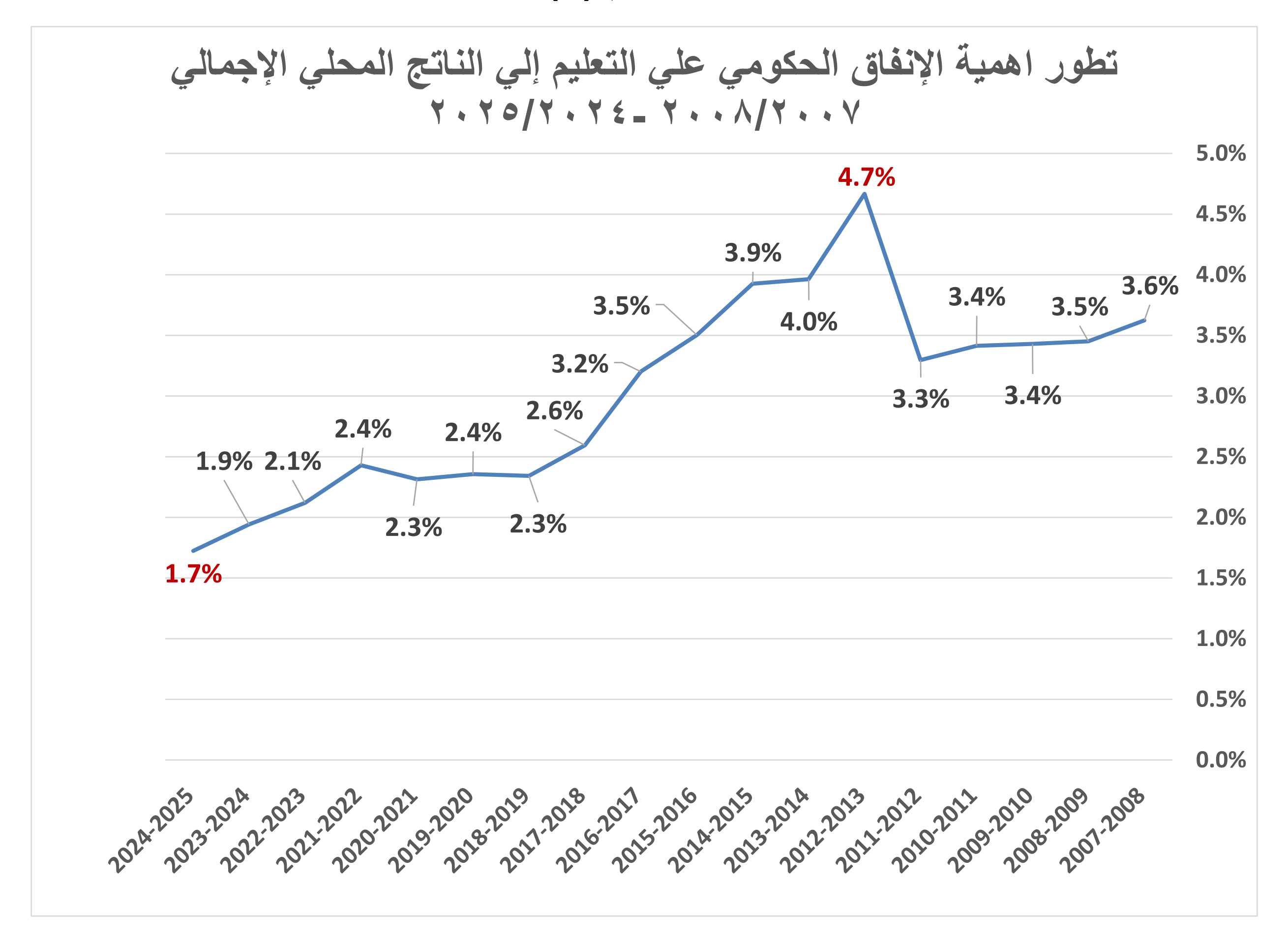
قام الباحث باستخدام بيانات مركز معلومات البنك الدولي ونسبة الانفاق على التعليم في ٦٠ دولة من الناتج المحلي الإجمالي واستبعد منها أمريكا وأوروبا ودول الخليج والنمور الاسيوية.

يتضح من بيانات الجدول الذي يعرض لإنفاق ٦٠ دولة علي التعليم ان النسبة تصل الي ٩,٤٪ في كوبا و٩٪ في ناميبيا و٨,١٪ في بوتسوانا و٦,٩٪ في فنزويلا و٦,٨٪ في سيراليون. كما تصل النسبة الي ٥,٤٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة و٥,٣٪ في بوركينا فاسو و٥٪ في تشيلي، بينما تصل الي ٣,٨٪ في جيبوتي ونيكاراجوا و٣,٧٪ في اثيوبيا ومنغوليا و٢,٦٪ في موريتانيا و٢,٣٪ في ليبيا بينما النسبة لا تتجاوز ١,٧٪ في مصر.

أما في مصر (جدول رقم (٣)) فقد بلغت نسبة الانفاق على التعليم قبل ثورة ٢٥ يناير ٣,٦٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و٣,٥٪ في ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم وصلت إلى ٤,٧٪ في ٢٠١٣/٢٠١٢ و٤٪ في ٢٠١٤/٢٠١٣ ثم انخفضت الي ٣,٥٪ في ٢٠١٦/٢٠١٥ وواصلت الانخفاض حتى بلغت ١,٩٪ من الناتج المحلي في موازنة العام الماضي و١,٧٪ في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ الحالية.

يوضح الشكل التالي تطور قيمة الانفاق على التعليم الي الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (٢)



يتضح من الشكل السابق انخفاض نسبة الانفاق على التعليم الي الناتج المحلي الإجمالي ولكنها ظلت فوق ٣٪ حتى ثورة يناير ثم شهدت زيادة كبيرة خلال عام٢٠١٢/٢٠١٣ حيث بلغت ٤,٧ ثم بدأت المرحلة الثانية في التراجع والتي بدأت منذ ٢٠١٣/٢٠١٤ وأصبحت اقل من ٣٪ منذ ٢٠١٧/٢٠١٨ ثم وصلت الي ١,٩٪ و١,٧٪ خلال اخر سنتين. ويعكس ذلك اتجاه الدولة الي تقليص الانفاق على التعليم وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

في يونيو ٢٠٢٢ أطلقت حكومة الدكتور مصطفي مدبولي واستجابة لطلبات صندوق النقد الدولي **"وثيقة ملكية الدولة"** حيث أوضحت في الوثيقة صفحة ٧-٨ رؤية للتخارج وتخفيض الانفاق على التعليم وذلك من خلال:

- الإبقاء مع تثبيت / تخفيض الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص). أنشطة في التعليم (التعليم قبل الابتدائي).
- الإبقاء مع تثبيت / زيادة الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص). قطاع التعليم ويشمل:

- التعليم قبل الجامعي: بدءا من مرحلة التعليم الابتدائي حتى مرحلة التعليم الثانوي العام والصناعي والزراعي والتجاري، والأنشطة المتعلقة بالتعليم.
- التعليم العالي بمستوياته الثلاثة (الدبلوم في المعاهد فوق المتوسطة والجامعات التكنولوجية، والمرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الحكومية والتكنولوجية والخاصة والأهلية والمعاهد العالية الخاصة وما في مستواها، والدراسات العليا)

بذلك أوضحت الوثيقة التوجه لتقليص الانفاق على التعليم وتخفيض الاستثمارات الحكومية والسماح بمشاركة القطاع الخاص سواء في مرحلة التعليم قبل الجامعي او التعليم الجامعي. وهو ما يفسر تراجع الانفاق على التعليم الي الناتج المحلي الإجمالي.

٢- الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي

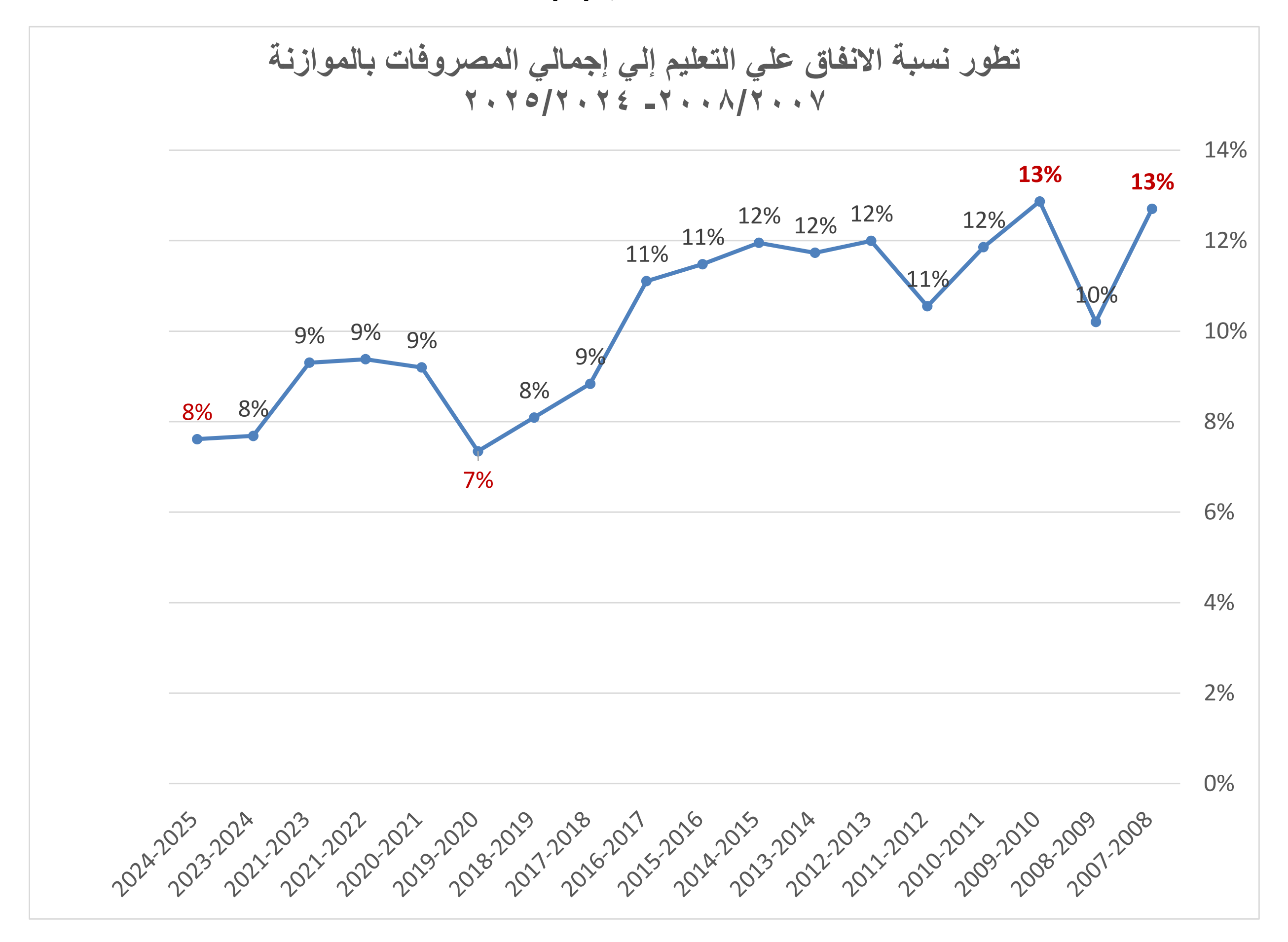
تراجعت نسبة الانفاق على التعليم الي اجمالي الانفاق الحكومي من ١٢,٧٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٧,٦٪ فقط في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤. (انظر الجدول رقم (٣))

لكن لكي نتعرف على نسبة الانفاق الحكومي على التعليم مقارنة بمجموعة من دول العالم، قام الباحث باختيار ٦٠ دولة ونسبة الانفاق الحكومي على التعليم من بنك معلومات البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (جدول رقم (٤))

تبلغ نسبة الانفاق الحكومي على التعليم ٢٩,٤٪ في سيراليون و٢٣,١٪ في بوليفيا و٢٣٪ في اثيوبيا و٢٢,٨٪ في المغرب و٢٢,٥٪ في السنغال، ١٨,١٪ في تونس و١٧,٥٪ في إسرائيل و١٦,٥٪ في تشاد و١٥,٧٪ في بوروندي و١٤,٩٪ في تشيلي و١٤,٨٪ في رواندا و١٣,٦٪ في الجابون و١٣,٣٪ في الجزائر و١٢,٨٪ في البرازيل والنيجر و٩,٧٪ في الأردن و٨,٦٪ في اوغندا. بينما تصل الي ٧,٦٪ فقط في مصر.

يوضح الشكل التالي تطور الانفاق الحكومي على التعليم.

الشكل رقم (٣)



انخفضت أهمية الانفاق الحكومي على التعليم من ١٢,٧٪ من إجمالي المصروفات في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الي ١٢٪ من إجمالي المصروفات في ٢٠١٣/٢٠١٢ و١١,٥٪ في ٢٠١٦/٢٠١٥ ثم بدأ التخفيض في الانفاق الحكومي حتى وصل الي ٧,٦٪ في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بعد ان كنت ٧,٧٪ في العام الماضي. وبما يؤكد على تراجع الانفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي والسماح للقطاع الخاص بزيادة نشاطه ونفوذه.

٣- الانفاق الحكومي على التعليم في الموازنة

ما يظهر في الموازنة العامة للدولة هو حصة الحكومة من الانفاق على التعليم وهناك حصة اخري يدفعها المواطن من الجيب تشمل مصروفات ورسوم مدرسية، دروس خصوصية ومجموعات تقوية، ملابس وشنط مدرسية، كتب مدرسية وادوات مدرسية، مصاريف انتقالات، مصاريف تعليمية أخري. ومجموع الانفاق الحكومي والانفاق الشخصي يمثل إجمالي الانفاق على التعليم في مصر.

مكونات التعليم في الموازنة:

- التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله.

- التعليم العالي .

- التعليم غير المحدد بمستوى.

- خدمات مساعدة التعليم .

- البحوث والتطوير في مجال التعليم.

أهم الجهات الرئيسية التي تشملها موازنة التعليم

- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
- مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.
- وزارة التعليم العالي.
- الجامعات.
- الأكاديمية المهنية للمعلمين.
- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
- المركز القومي للامتحانات.
- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- الهيئة العامة للأبنية التعليمية.
- صندوق تطوير التعليم.

ومن واقع بيانات الجدول رقم (٣) يتضح أن الانفاق الحكومي على التعليم قد ارتفع من ٣٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الي ٤٧ مليار جنيه في ٢٠١١/٢٠١٠ و٩٤,٣ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٤ ثم بلغ ٢٩٤,٦ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

لكن يبقي السؤال هل الانفاق الحكومي على التعليم كاف أم لا؟!

عام ٢٠٢٣ صرح الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم وقتها، عن إنفاق ما يزيد عن تريليون جنيه في قطاع التعليم خلال ٩ سنوات. وردًا على ذلك قال الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال جلسة بناء الإنسان ضمن فعاليات احتفال بتفوق طلاب مصر: **إن "ما تم إنفاقه غير كاف، وحتى مضاعفاته لا تكفي، الفكرة مش بعمل مدرسة أو فصل، لكن أعمل تشغيل مناسب يطلع منتج تعليمي جيد في المرحلة دي؟! " وأكمل الرئيس السيسي تعليقه قائلًا: «مش عايزين**

نقول كلام إيجابي فقط، إحنا عايزين نطرح القضية بشكل صحيح.. وحجم الإنفاق على التعليم لا يكفى عدد الطلاب».[١]

وخلال افتتاح مركز البيانات والحوسبة السحابية، قال الرئيس عبد الفتاح السيسي: "الدولة تهدف لتوجيه الجميع سواء الحكومة أو وزارة التربية والتعليم والإعلام والمثقفين إلى ضرورة الاستثمار في الإنسان **لأن مصر ليست لديها موارد سوى الإنسان ويجب الاهتمام بالتعليم**.

وأضاف الرئيس أن الدولة وفرت الجامعات والكليات والعديد من البرامج وتستهدف الوصول إلى أرقام طموحة للخروج مما نحن فيه. وأوضح السيسي قائلا: "المصريون يجب أن يعلموا أبناءهم فنون البرمجة وعلوم البيانات لأهميتها في مستقبل العالم"، مردفا: "توجيه أبناء المصريين للدراسة في كليات الآداب والتجارة والحقوق غير مجد الآن والمستقبل للبرمجة وعلوم البيانات".[٢]

إذا فقد اعترف الرئيس بضعف الانفاق علي التعليم ولكن ذلك لا يعود لندرة الموارد ولكن لترتيب الأولويات التنموية وايهم اهم المونوريل والقطار السريع والطرق والكباري أم التعليم والصحة. إذا الموارد موجودة ولكن كيف يتم توزيعها؟!

٣-١ الإنفاق على التعليم إلى إجمالي مصروفات الموازنة

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) ارتفاع الانفاق على التعليم من ٣٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تمثل ١٣٪ من إجمالي مصروفات الحكومة إلى ٩٤,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ تمثل ١٢٪ من اجمالي المصروفات ثم بلغت ٢٩٤,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وهي تمثل ٨٪ فقط من مصروفات الموازنة.

رغم زيادة الانفاق النقدي على التعليم من ٣٠,٦ مليار جنيه الي ٢٩٤,٦ مليار جنيه الا ان أهمية التعليم لإجمالي القطاعات الوظيفية قد انخفضت من ١٣٪ إلى ٨٪ خلال الفترة.

الأجور في قطاع التعليم كانت تشكل ٣٩٪ من المخصص للأجور في جميع قطاعات الدولة نتيجة حجم المعلمين والإداريين والعمال في التعليم ولكنه انخفض الي ٣٦٪. أما الاستثمارات والتي تغطي تكلفة بناء وتجهيز المدارس فقد انخفض أيضا من ١٣٪ من إجمالي استثمارات الموازنة الي ١٢٪ من إجمالي الاستثمارات. وبذلك ورغم مضاعفة قيمة الانفاق النقدي على التعليم فإن أهميته إلى إجمالي القطاعات انخفضت وإذا اضفنا عامل التضخم وارتفاع الأسعار

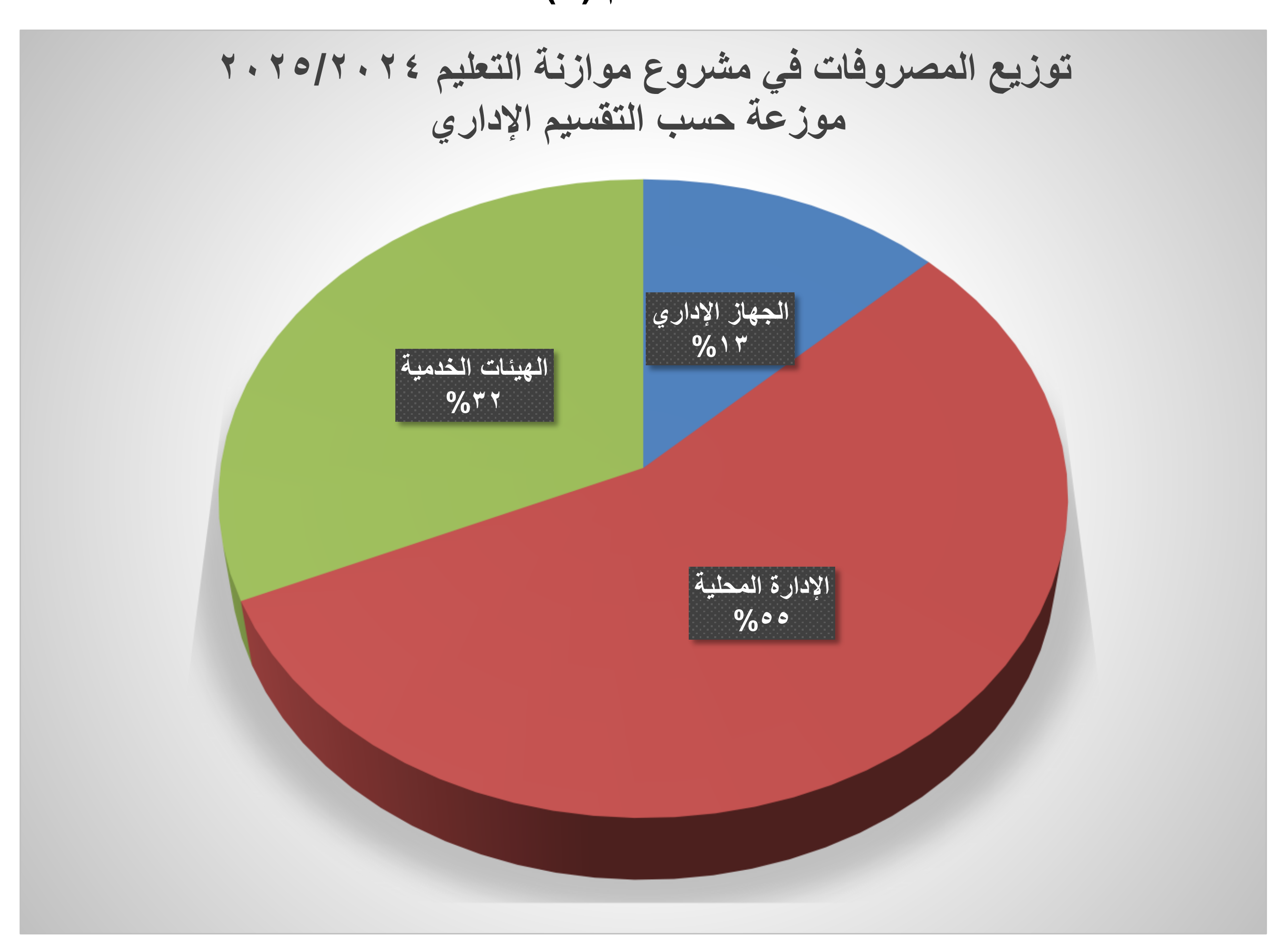
---

[١] - المصري اليوم – فاطمة محمد - السيسي عن «التعليم في مصر»: مش عايزين نقول كلام إيجابي فقط.. إحنا عايزين نطرح القضية بشكل صحيح – ٢٠٢٣/٩/٢٦.

[٢] - روسيا اليوم - "ما تم بذله يفوق الخيال".. السيسي يوجه رسالة للمصريين بخصوص تعليم أبنائهم – ٢٠٢٤/٤/٢٨.

بالحسبان نجد أن القيمة الحقيقية المخصصة للإنفاق على التعليم قد انخفضت رغم الزيادة في المخصصات النقدية.

الشكل رقم (٤)



يبلغ المخصص للتعليم في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ما قيمته ٢٩٤,٦ مليار جنيه ولكن هذا المخصص يشمل التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي وإذا استبعدنا ٨١ مليار جنيه تخص التعليم العالي يصبح تصيب التعليم قبل الجامعي ٢١٣,٦ مليار جنيه وهو ما يمثل ١,٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي و٥,٥٪ من إجمالي مصروفات الموازنة.

٣-٢ تطور توزيع الإنفاق على التعليم موزع حسب أبواب مصروفات الموازنة

يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (٦) ضمن الملحق الاحصائي أن نصيب الأجور من موازنة التعليم بلغ ٧٧٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وارتفع الي ٨٥٪ في ٢٠١٥/٢٠١٤ ثم انخفض الي ٧٠٪ في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤.أما شراء السلع والخدمات فقد انخفض من ١١٪ الي ٧٪. وهذا هو السبب في نقص دفاتر التحضير والتقييم والطباشير وغيره من المستلزمات.

كانت الاستثمارات تمثل ١١٪ من موازنة التعليم في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وانخفضت الي ٨٪ في ٢٠١٥/٢٠١٤ ثم ارتفعت لتصل الي ٦١,٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تمثل ٢١٪ من موازنة التعليم ورغم ذلك لا يزال لدينا عجز كبير في عدد الفصول الدراسية كما نوضح في الجزء التالي من الورقة.

٤- العجز في عدد الفصول

يتراوح العجز في عدد الفصول ما بين ٢٣٠ ألف فصل [٣]، ٢٥٠ ألف فصل [٤] وتعد مشكلة توفير أراضي لبناء المدارس هي المعضلة الأولي التي تواجه التوسع في عدد المدارس. يليها مشكلة تدبير التمويل اللازم.

قدر بعض خبراء هيئة الأبنية التعليمية تكلفة انشاء الفصل الدراسي بما يتراوح بين ٣٥٠ ألف الي ٤٠٠ ألف جنيه. وبالتالي نكون في احتياج الي ١٠٠ مليار جنيه لبناء ٢٥٠ ألف فصل دراسي وتغطية العجز الحالي وتخفيض كثافات الفصول بجانب قيمة الأرض والتي تختلف بين محافظة واخري بل وبين قرية واخري داخل نفس المحافظة.

اعتمدت الدولة منذ عام ٢٠١٦ نظام المشاركة مع القطاع الخاص في بناء المدارس بنظام public–private partnership (PPP) هو اتفاق بين القطاع العام والخاص أو أكثر، وهو عقد طويل المدى، وهذا النوع من الشراكة يكون عادةً تمويلًا خاصًا للمشروعات والخدمات الحكومية مباشرة، ويتم أخذ الأرباح من دافعي الضرائب أو المستخدمين عن طريق الرسوم بموجب عقد الشراكة، وتعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شراكات القطاع العام بالخاص بأنها «اتفاقات تعاقدية طويلة المدى بين حكومة وشريك خاص يقدّم فيها هذا الأخير ويموّل خدمات عامة من رأس ماله، ويشارك في تحمل الأخطار».

وقد طرحت الحكومة مشروع طموح لبناء ١٠٠٠ مدرسة بالمشاركة مع القطاع الخاص ولكن المشروع لم ينجح سوي في بناء ٥٦ مدرسة فقط [٥] ومنذ أيام طرحت الحكومة ٢٤ مدرسة جديدة على القطاع الخاص بنظام المشاركة. [٦] وتعكس هذه الأرقام المتواضعة سواء ٥٦ مدرسة او ٢٤ مدرسة عدم إقبال القطاع الخاص على هذه المشاركة ونحن نتحدث عن ٢٥٠ ألف فصل دراسي.

---

[٣] - الأهرام – محمد حمدي - ٢٣٠ ألف فصل و٣٤٠ ألف معلم.. العجز الحالي كثافات الفصول.. أزمة كل عام – ٤ نوفمبر ٢٠٢١.

[٤] - الوطن – أميرة فكري - وزير التعليم: لدينا عجز في ٢٥٠ ألف فصل و٤٦٠ ألف معلم – ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤.

[٥] - صدي البلد – ياسمين بدوي - طفرة حقيقية في "الأبنية التعليمية" في عهد السيسي – ٦ أكتوبر ٢٠٢٣.

[٦] - مباشر مصر - مصر تعتزم طرح ٢٤ قطعة أراضي لإقامة مشروعات تعليمية بنظام المشاركة – ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤.

يتضح لدينا من العرض السابق ان حل مشكلة الكثافات ممكنة إذا توفر التمويل الحكومي اللازم لبناء فصول دراسية تغطي العاجز القائم حالياً. وهو ما يمكن ان يمثل نقلة نوعية في جودة التعليم.

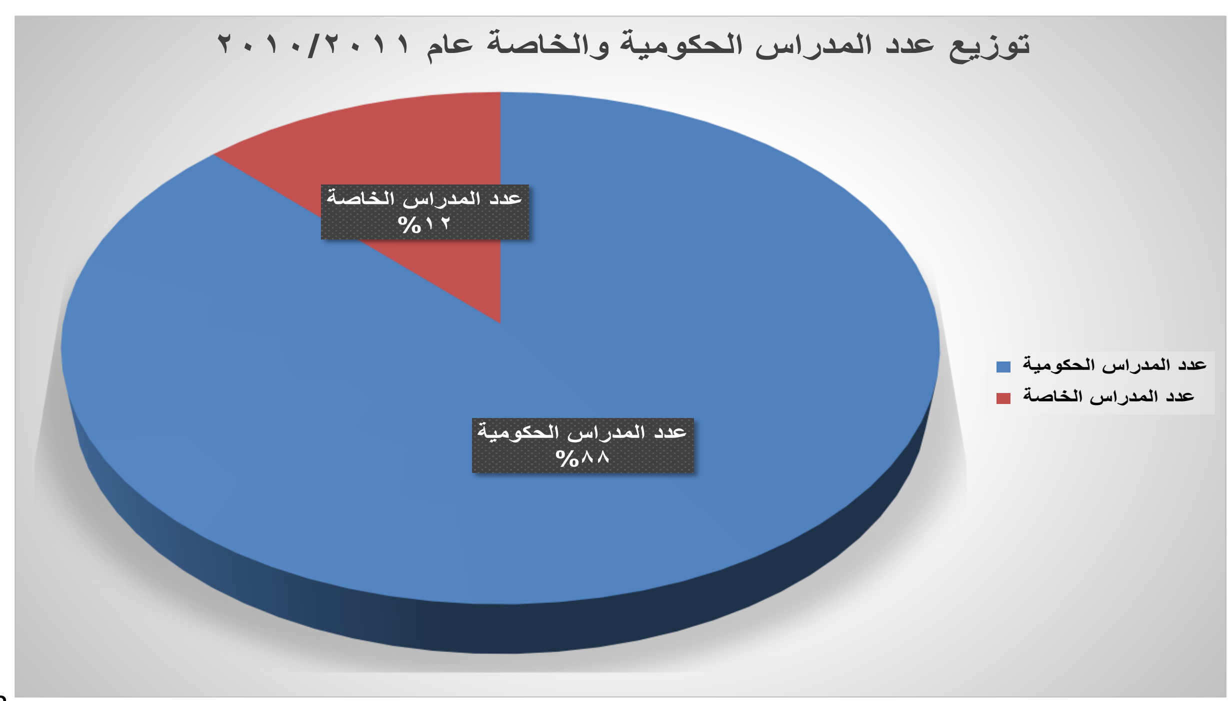
٥- أوضاع التعليم بين الحكومي والخاص

يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) حدوث تغير في حصة الحكومة والقطاع الخاص ما بين عام ٢٠١١/٢٠١٠و ٢٠١٥/٢٠١٤ وعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

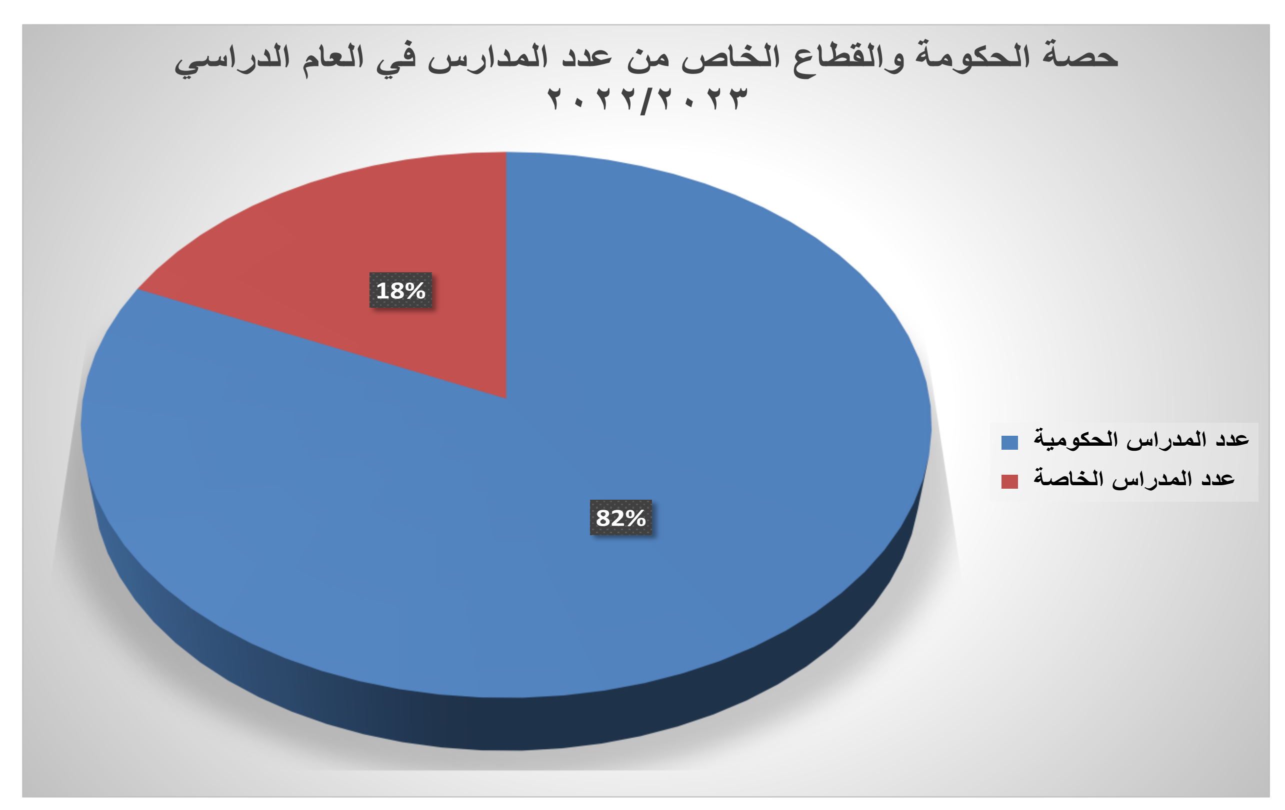
عام ٢٠١١/٢٠١٠ كان لدينا ٥,٦٦٢ مدرسة خاصة يتعلم بها ١,٥ مليون تلميذة وتلميذ مقابل ٤٠,١١١ مدرسة حكومية يتعلم بها ١٥,٩ مليون تلميذة وتلميذ، عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ارتفع الي ٦,٨٩٩ مدرسة خاصة يتعلم بها ١,٨ مليون تلميذة وتلميذ و٤٣,٨ ألف مدرسة حكومية يتعلم فيها ١٧,٥ مليون تلميذة وتلميذ، وفي عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ أصبح لدينا ١١,١ ألف مدرسة خاصة يتعلم بها ٣,١ مليون تلميذة وتلميذ مقابل ٥٠,٤ ألف مدرسة يتعلم فيها ٢٢,٦ مليون تلميذة وتلميذ. وبذلك يظل القطاع الحكومي يضم عدد المدارس الأكبر وعدد التلاميذ الأكبر.

زادت حصة القطاع الخاص من عدد المدارس من ١٢٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ١٨٪ عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وارتفعت أهمية الفصول في القطاع الخاص من ١١٪ الي ١٧٪ خلال نفس الفترة، كما ارتفعت حصة القطاع الخاص من التلاميذ من ٩٪ الي ١٢٪ وبما يعكس زيادة حصة القطاع الخاص في التعليم قبل الجامعي وتراجع في حصة التعليم الحكومي.

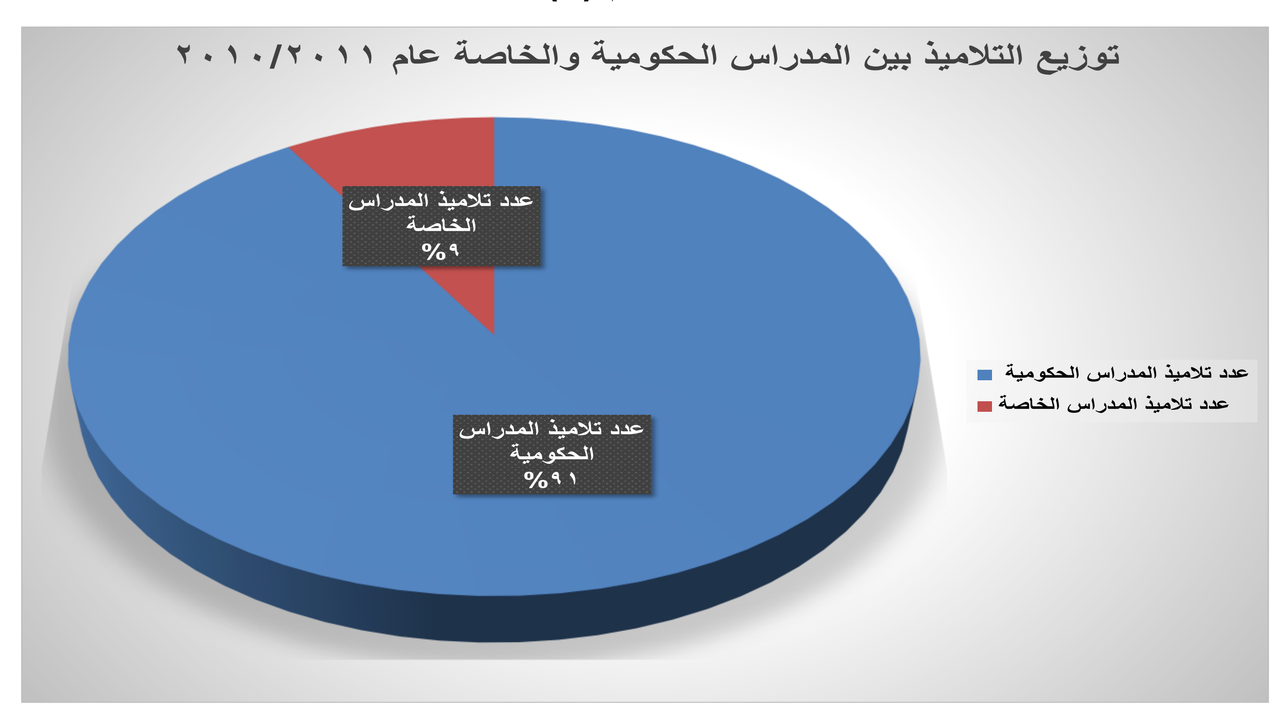
الشكل رقم (٥)



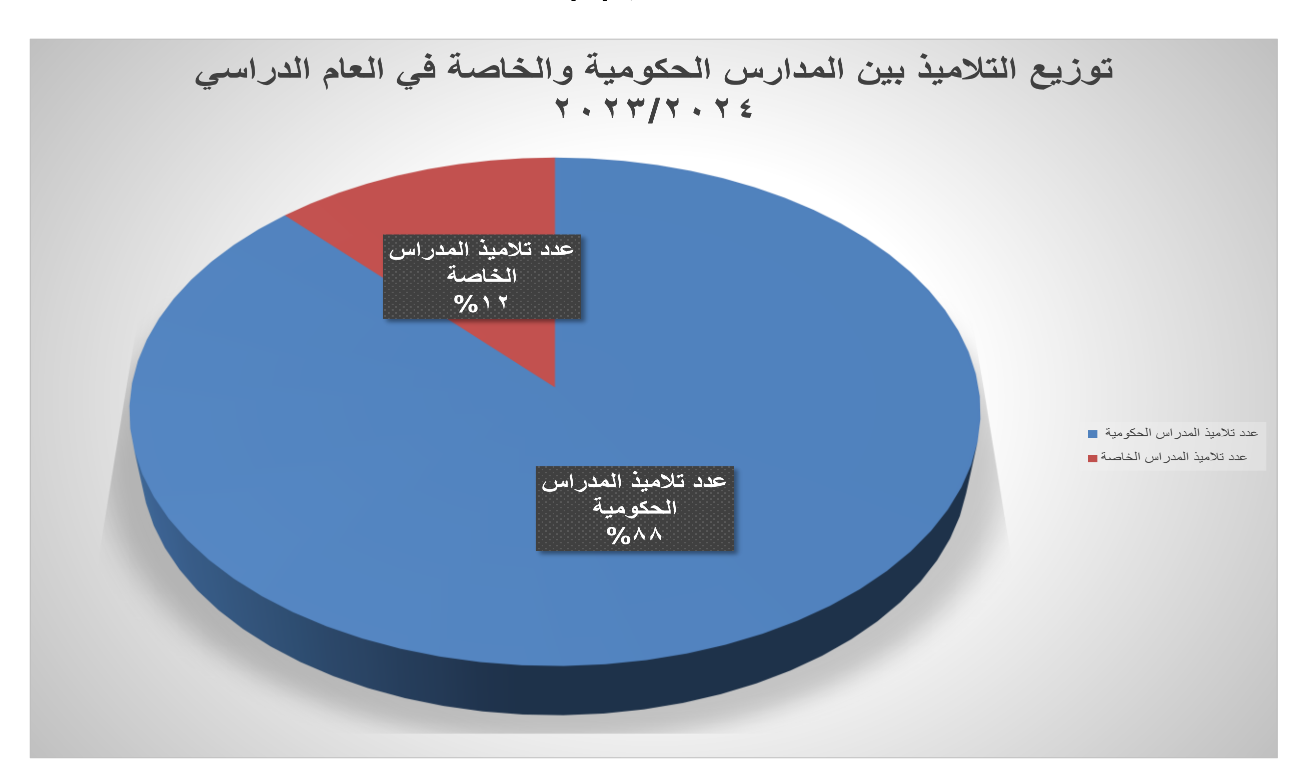
الشكل رقم (٦)



الشكل رقم (٧)



الشكل رقم (٨)



٦- العجز في عدد المعلمين

يوجد أكثر من تصريح لوزير التعليم حول حجم العجز في عدد المعلمين. ففي جريدة الوطن يوم ١٧ سبتمبر أعلن ان العجز ٤٦٠ ألف معلم، بينما أعلن الوزير علي موقع ذات مصر أن العجز يبلغ ٤٦٩ ألف معلم [٧]. ثم يعود في المصري اليوم ليؤكد انه بعد إضافة الفصول الجديدة وصل العجز في اعداد المعلمين الي ٦٦٥ ألف معلم.[٨] ولذلك لو تعاملنا على أساس وجود عجز في عدد المعلمين يقدر بنحو ٦٥٠ ألف معلم. فإن علينا ان نتعرف على الوضع الحالي لعدد المعلمين في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

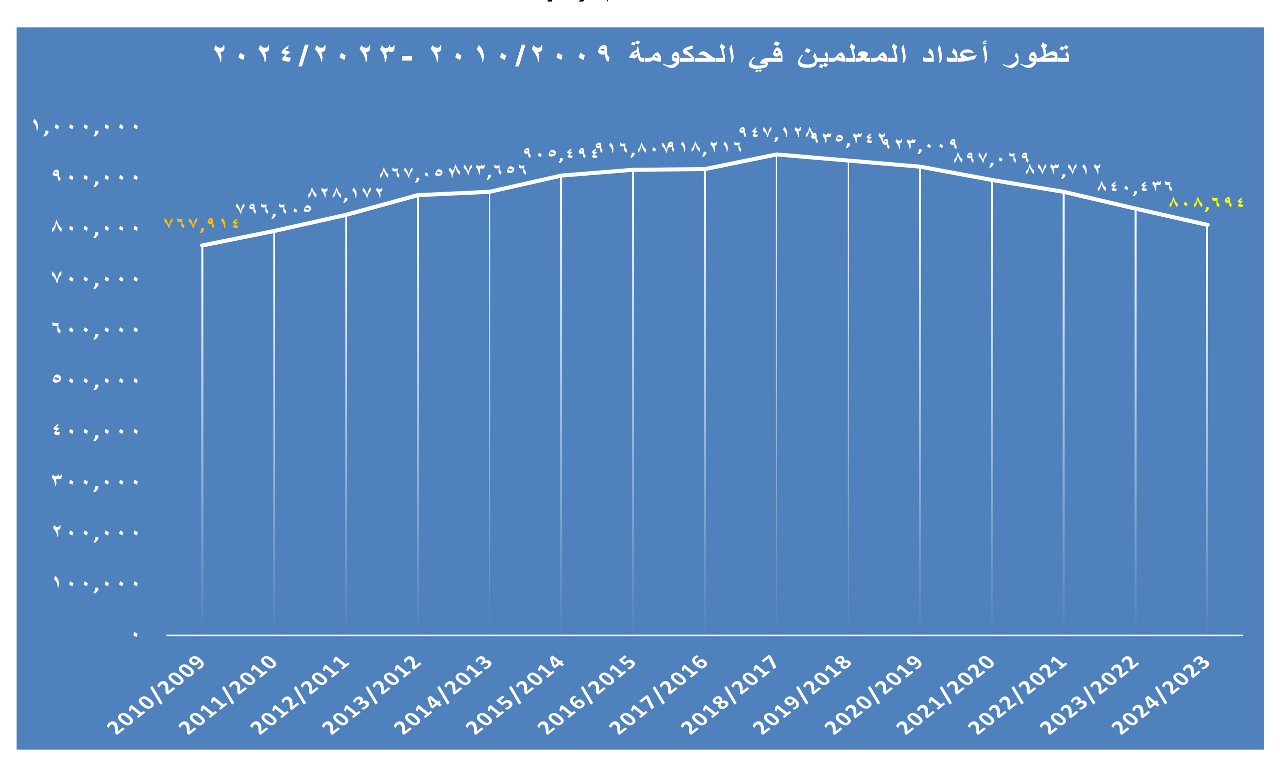
---

[٧] - ذات مصر – أحمد سراج - في لقائه بنواب الشرقية وقياداتها التعليمية مصر بها ٢٥ مليون طالبًا ونحتاج إلى ٤٦٩ ألف معلم لسد العجز – ٢٠٢٢/٨/١٧.

[٨] - المصري اليوم – وفاء يحي ومحمد طه - وزير التعليم: عجز المعلمين تجاوز ٦٦٥ ألفًا بعد إضافة «فصول جديدة» - ٢٠٢٤/١٠/٣١.

يتضح من بيانات الجدول رقم (٨) ارتفاع عدد المعلمين في الحكومة من ٧٦٧,٩ ألف معلم/ة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٩١٦,٨ ألف معلم/ة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ثم تراجع العدد منذ ٢٠٢١/٢٠٢٠ حتي وصل الي ٨٠٨,٦ ألف معلم/ة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣. في نفس الوقت ارتفع عدد التلاميذ في المدارس الحكومية من ١٤,٩ مليون تلميذ/ة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٢,٦ ألف تلميذ/ة في ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

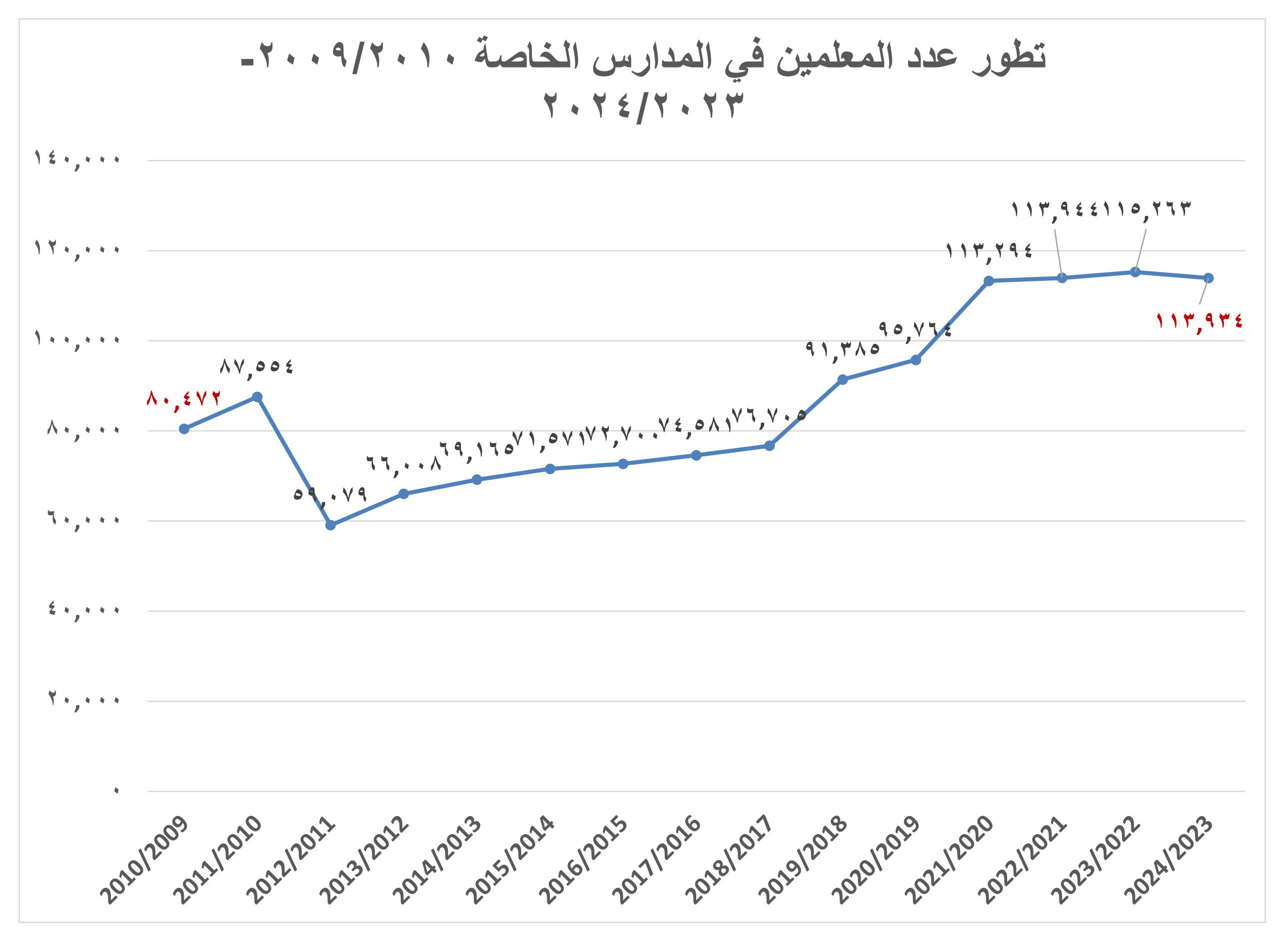
الشكل رقم (٩)



لذلك ارتفع متوسط عدد التلاميذ لكل معلم من ٢٠ تلميذ في ٢٠١٠ الي ٢٨ تلميذ في ٢٠٢٤/٢٠٢٣. كان عدد تلاميذ المدراس الحكومية يزيد بمعدل يقترب من مليون سنوياً كما في ٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠٢٠/٢٠١٩. ورغم ذلك حدث انخفاض في عدد التلاميذ في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بلغ ١٠٠,٢ ألف تلميذ/ة. بينما **نجد نمو بالسالب في اعداد المعلمين خلال السنوات الست الأخيرة.**

كما يوضح الجدول رقم (٩) تطور عدد المعلمين والتلاميذ في المدارس الخاصة حيث ارتفع عدد المعلمين/ات من ٨٠,٤ ألف عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١١٣,٩ ألف في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بينما ارتفع عدد التلاميذ خلال نفس الفترة من ١,٣ مليون تلميذ/ة الي ٣ مليون تلميذ/ة.

الشكل رقم (١٠)



حدثت زيادة بالسالب في عدد المعلمين بالمدارس الخاصة في عام ٢٠١١/٢٠١٢ وفي عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ورغم مضاعفة عدد التلاميذ في المدارس الخاصة الا ان متوسط عدد المعلمين للتلاميذ يصل الي ٢٧ تلميذ/معلم و٢٨ وهو نفس المعدل الموجود بالمدارس الحكومية. ويتزايد عدد تلاميذ المدارس الخاصة بأكثر من ٢٥٠ ألف تلميذ/ة في آخر ثلاث سنوات بينما توجد زيادة متواضعة في اعداد المعلمين بالمدارس الخاصة بلغت ٦٥٠، ١,٣١٩ ثم نقص بالسالب بلغ (١,٣٢٩). وهو ما يعكس اعتماد التعليم الخاص على تقليص اعداد المعلمين مقابل زيادة الاعتماد على وسائل التعلم الذكية.

هل نستطيع تغطية العجز في أعداد المعلمين!

سبق ان أوضحنا وجود عجز في عدد المعلمين بالتعليم الحكومي يصل الي ٦٥٠ ألف معلم ولو أردنا تعيين معلم جديد فإن التكلفة تكون ٧,٠٠٠ جنيه شهرياً و٨٤ ألف جنيه سنوياً. ولو أردنا

تغطية العجز البالغ ٦٥٠ ألف معلم فإننا نحتاج لضخ ٥٤,٦ مليار جنيه وهو مبلغ متواضع ويمكن توفيره على ثلاث سنوات.

بذلك نحتاج ضخ ١٨,٢ مليار جنيه لمدة ثلاث سنوات لتوفير المبلغ المطلوب لتغطية العجز في المعلمين. و٣٣,٣ مليار لتغطية العجز في الفصول أي نحتاج حوالي ٥١,٥ مليار جنيه لمدة ثلاث سنوات لتغطية العجز في الفصول والعجز في اعداد المعلمين.

لو رفعت نسبة الانفاق على التعليم الي النسب الدستورية فإن الانفاق على التعليم ما قبل الجامعي سيكون في حدود ٦٨٤ مليار جنيه بينما الانفاق الحكومي حاليا لا يتعدى ٢١٣,٥ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

لكن لو تساءلنا هل توفير توفير ٥٤,٦ مليار جنيه يمثل عبئ على الاقتصاد المصري. نجد الآتي:

- تم إنفاق ٥٨ مليار دولار دولار لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة وهو ما يعادل ٢,٩ تريليون جنيه بأسعار الدولار الان. اذن تكلفة تعيين ٦٥٠ ألف معلم تمثل ٢٪ فقط من تكلفة العاصمة الإدارية الجديدة. ويبقي السؤال أيهما أفضل لمصر ولمستقبل التنمية تغطية العجز في اعداد المعلمين ام بناء العاصمة الجديدة؟**!** وتغطية العجز لا يمثل سوي ٢٪ فقط من تكلفة العاصمة الإدارية ولكنها اختيارات وإنحيازات واولويات.
- تم إنفاق ٥٤٤ مليار جنيه لعمل القطار الكهربائي السريع وتوفير أجور ٦٥٠ ألف معلم لا تتجاوز ١٠٪ فقط من تكلفة القطار السريع.
- تغطية العجز في عدد الفصول وتقليل الكثافات يحتاج ١٠٠ مليار جنيه وهي تمثل ٣٪ فقط من تكلفة العاصمة الإدارية و١٨٪ من تكلفة القطار السريع.

تخرج كليات التربية حوالي ٦٠ ألف خريج سنوياً وفي اخر ثلاث سنوات تم تخرج ١٦٦,٦ ألف معلم/ة لو تم تكليفهم لحدثت طفرة في أزمة المعلمين. لذلك القضية بالأساس قضية أولويات واختيارات ورؤية لمستقبل التنمية وايهما أفضل لمصر ومستقبل التنمية المستدامة بها. كما توجد ضرورة لإعادة تكليف خريجي كليات التربية لتغطية العجز السنوي الذي يحدث نتيجة الخروج للمعاش والذي يصل الي أكثر من ٥٠ ألف معلم/ة ويمكن تغطيته من خلال عودة تكليف خريجي كليات التربية.

٧- التمييز الاقتصادي في التعليم

يوجد عدد كبير من الدراسات التي اهتمت بذلك ومنها دراسة الدكتورة نهي رشدي والتي قالت فيها" يمكن أن ننظر الي التقشف في التعليم كجزء من إعادة تعريف الدولة لدورها في النظام التعليمي من "ممول" إلى "مستثمر" والتأثيرات المحتملة لهذا التحول في الرؤية الحكومية للمساواة الاجتماعية في مصر خلال الوقت الراهن". " بل أن عملية التسليع التي نتحدث عنها

تنطوي على ممارسات عمدية وممنهجة، تتسق مع القانون القائم، وتهدف الي إذابة الفوارق بين ما هو خدمة عامة وما هو سلعة خاصة بحيث يهيمن منطق التسليع على قطاع واسع من مؤسسات التعليم العام والخاص".[٩]

وتفرق نهي رشدي بين نوعين من الخصخصة هما **الخصخصة الخارجية،** أو ما يعرف بخصخصة المنظومة التعليمية، تتمثل في الأفكار والسياسات والممارسات التي تدعو القطاع الخاص الي المشاركة في تصميم وإدارة وتقديم خدمة التعليم العامة. بينما **الخصخصة الداخلية** أو الخصخصة داخل المنظومة التعليمية تتمثل في العملية التي تتبني من خلالها الحكومة نفس ممارسات القطاع الخاص في التخطيط والتشغيل والإدارة للخدمات التعليمية. وهي تعتبر ان الدروس الخصوصية والتي تشمل حوالي ٥٠٪ من طلبة المدارس هي جزء من الخصخصة الخارجية إضافة الي التوسع في انشاء المدارس الخاصة منذ الثمانينات وإعادة تعريف المؤسسات التعليمية الخاصة (وتحديداً المدارس) كشركات خاصة. كما تشير لنموذج المدارس الخمس نجوم أو المدارس الاستثمارية، وإتاحة الالتحاق بالثانوية العامة الدولية ولاحقا المدارس الدولية.

ثم تتعرض لتشريعات التعليم والقرارات التي صدرت منذ عام ٢٠١٤ ومنها القرار رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١٤ والذي سمح بالاتجار والميل الي الاستغلال كأهداف ثانوية أو بحسب نص التشريع " الا تكون الهدف الأساسي (الباب الثاني /المادة ١٨) لإنشاء المدرسة مع الاحتفاظ بنسب الربح عند ١٥٪ من الإيرادات. وكذلك القرار الوزاري رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي يسمح "لشركات وصناديق الاستثمار أو الأفراد الأجانب أو أصحاب الجنسية المزدوجة أو أي شخصية قانونية تخضع لقانون الاستثمار ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء مدارس خاصة في مصر.

أما **الخصخصة الداخلية** فتتضح في المدارس الحكومية المتميزة والتي تفرض على الملتحقين بها رسوماً دراسية (أي إنها غير مجانية) وهي مثل مدارس النيل والمدارس اليابانية والمدارس الحكومية الدولية. كما ظهرت كيانات جديدة مثل " مؤسسة أصحاب المدارس الدولية في مصر" وهي واحدة من الكيانات الاستثمارية التي باتت فاعلة بقوة في هذا البيزنس بمصر.

دراسة سابقة لي عن التمييز الاقتصادي في التعليم ذكرت فيها : شهد التعليم علي مدي العقود الأخيرة وخاصة العقد الأخير من ٢٠١٢ إلي ٢٠٢٢ المزيد من انسحاب الدولة من التعليم وزيادة مشاركة القطاع الخاص من ناحية ، وتسليع التعليم ودخول الدولة في سباق محموم مع القطاع الخاص في تحويل التعليم من خدمة عامة تقدم مجاناً كما نص دستور ٢٠١٤ إلي خدمة مدفوعة التكلفة، ومع زيادة معدلات التسرب من التعليم ازداد انهيار التعليم وارتفعت كثافة الفصول حتي

---

[٩] - تحرير محمد جاد - اقتصاد من اجل الجميع دراسات حول توزيع الموارد – د. نهي رشدي – التحولات التعليمية في القرن الحادي والعشرين: ما بين الخدمة والاستثمار – دار المرايا -٢٠٢٤- صفحة ٩- ٣١.

تجاوزت ١٠٠ تلميذة/ تلميذ في مدارس الجيزة فقط وأرتفع العجز في اعداد المعلمين ليتجاوز ٣٥٠ ألف معلمة/معلم.

كما أقرت الحكومة ضمن وثيقة ملكية الدولة " أنه يوصي بضرورة التدرج في دخول القطاع الخاص إلى مجال التعليم وإرجاء التخارج من قطاع التعليم إلى نهاية البرنامج الإصلاحي.[١٠]
وتناولت الورقة التمييز الاقتصادي في عدة محاور هي:

١- التمييز الاقتصادي بين الريف والحضر.

٢- التمييز الاقتصادي داخل التعليم الحكومي.

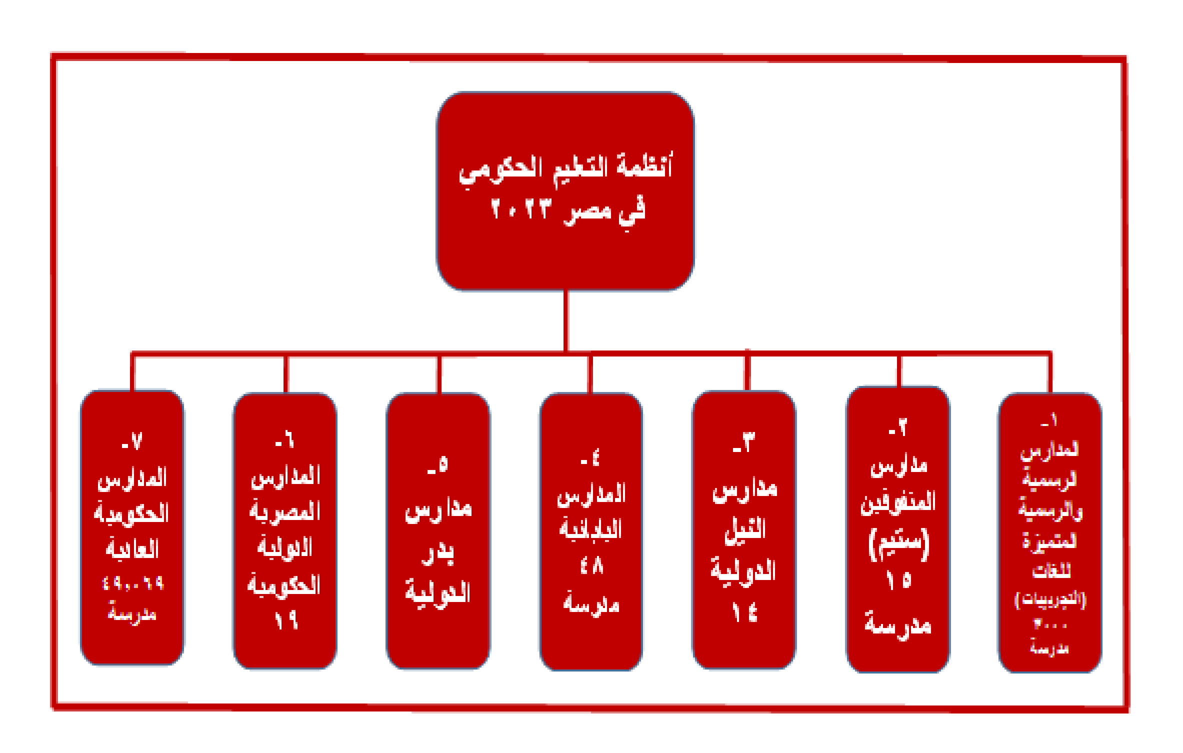
٣- التمييز الاقتصادي في التعليم الخاص.

٤- التمييز الاقتصادي في التعليم الديني.

٥- التمييز الاقتصادي في ظل معدلات الفقر المرتفعة.

يوضح الشكل الحالي أنماط التمييز الاقتصادي داخل التعليم الحكومي.

الشكل رقم (١١)



---

[١٠] - المركز المصري للحق في التعليم – مؤتمر التمييز في التعليم – إلهامي الميرغني – التمييز الاقتصادي في التعليم -٢٠٢٣ – صفحة ١٥٩- ٢٠٤.

جاء بالدراسة أن **البنية الأساسية للمدارس - التي تؤثر أيضًا على مستوى التدريس والتعليم - غير ملائمة في عدد من المناطق نتيجة تكدس الفصول، وعدم وجود أماكن يمارس فيها التلاميذ الأنشطة التعليمية.** وتعد محافظات الجيزة، والقاهرة، والإسكندرية والقليوبية أعلى المحافظات من حيث كثافة الفصول (في الجيزة مثلا تصل الكثافة في بعض الأماكن إلى ١٤٠ طالباً في المرحلة الإعدادية). وعموماً تبلغ كثافة الفصل في ١٠٪ من المدارس بمصر ٧٠ طالباً، و٤٠ طالباً في ٣٥٪ منها.

ترى اليونسكو أن ٦٪ هي الحد الأدنى لنسبة الاستثمار في التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. **وتعد النسبة في مصر غير كافية مقارنةً بالاحتياجات الفعلية وضعف قدرة الأسر على تحمل نفقات التعليم المتزايدة. وحيث لا توجد سياسة واضحة توائم بين مستوى الفقر ومستوى التمويل، نجد هناك عدم مساواة في التمويل على مستوى المحافظات والمراحل التعليمية، فهناك عدد كبير من القرى ونحو ٧٤٨ نجعًا محرومين من المدارس،** كما أن الاستثمار في التعليم الثانوي يحصل على أكبر قدر من التمويل مقارنةً بالمستوي الابتدائي والإعدادي. حتى بالنسبة للمرحلة الثانوية ليس هناك ما يضمن توزيعاً عادلاً حيث يترك هذا للمفاوضات الثنائية بين المستوى المركزي في وزارة التعليم ووزارة المالية والإدارة المحلية.

هكذا تتضح علاقة الارتباط الواضحة بين الفقر والتعليم والتسرب، كما أن تكلفة التعليم اصبحت مرتفعة على الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل وخاصة في ظل معدلات التضخم وارتفاع الأسعار وأن التكلفة لا تشمل الرسوم المدرسية فقط بل تشمل الدروس الخصوصية والمجموعات الدراسية ومصاريف الانتقال والكتب والأدوات المدرسية والملابس والشنط وأسعار الطعام. إضافة إلى وجود عدد من القري المحرومة من التعليم الابتدائي إضافة إلى الكثافات المرتفعة والتي تدفع بأبناء الفقراء خارج المنظومة التعليمة وهو أبشع أشكال التمييز الاقتصادي في التعليم. إضافة إلى أمراض الجوع وسوء التغذية وتأثيراتها علي الاستيعاب الدراسي والتفوق.

٨- التوصيات

نخلص من العرض السابق الي التوصيات التالية:

- ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي علي التعليم بحيث لا يقل عن ٤٪ من الناتج القومي تطبيقاً لنص دستور ٢٠١٤. مع زيادته ليصل الي المعدلات العالمية.
- ضرورة تغطية العجز في عدد الفصول والمعلمين خلال فترة ما بين ٣-٥ سنوات وتوفير التمويل اللازم لذلك، بما يخفف من حدة الكثافات ويضع المقومات اللازمة لتطوير المناهج وطرق التدريس والتقييم.

- يجب عدم انسحاب الدولة من التعليم لصالح القطاع الخاص لأن التعليم قضية أمن قومي ويجب أن تظل خاضعة للأشراف الحكومي والعودة لمفهوم التعليم كخدمة عامة مجانية وليس سلعة تباع لمن يملك الثمن.
- عودة نظام التكليف لخريجي كليات التربية والبدء بتعيين اخر ثلاث دفعات لتغطية العجز في عدد المعلمين مع عودة التكليف لتغطية الخروج السنوي للمعاش.
- عدم ربط صرف الكتب المدرسية بسداد المصروفات مع عدم حرمان أي طفل/ة من التعليم لعدم سداد المصروفات ووقف مناقشة هذه القضايا أمام التلاميذ، ودعم دور الإخصائي الاجتماعي في دراسة الحالات بسرية تامة، بما يحفظ كرامة الأطفال الفقراء ولا يصمهم بالفقر الذي يمكن أن يدمر حياتهم ومستقبلهم.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)
تطور أعداد التلاميذ في المدارس الحكومية
والزيادة السنوية في اعداد التلاميذ
٢٠١٠/٢٠٠٩-٢٠٢٤/٢٠٢٣

السنوات	عدد التلاميذ في المدارس الحكومية	الزيادة السنوية في عدد التلاميذ*
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤,٩٩٧,٤٥١	
٢٠١١/٢٠١٠	١٥,٩٥٨,٦٢٤	٩٦١,١٧٣
٢٠١٢/٢٠١١	١٦,١٧٨,٤٠٧	٢١٩,٧٨٣
٢٠١٣/٢٠١٢	١٦,٦٢٤,٧٥٨	٤٤٦,٣٥١
٢٠١٤/٢٠١٣	١٦,٨١٧,٤٤٨	١٩٢,٦٩٠
٢٠١٥/٢٠١٤	١٧,٤٥١,٠٦٩	٦٣٣,٦٢١
٢٠١٦/٢٠١٥	١٧,٩٩٠,٨٣٦	٥٣٩,٧٦٧
٢٠١٧/٢٠١٦	١٨,٦٠٨,٧٣٠	٦١٧,٨٩٤
٢٠١٨/٢٠١٧	١٩,٢٨٣,٠٣٤	٦٧٤,٣٠٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠,١٢١,٣٢٩	٨٣٨,٢٩٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢١,٠٥٣,٤٩٦	٩٣٢,١٦٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢١,٨٧٥,٢٧٠	٨٢١,٧٧٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٢,٥٠٤,٥٨٢	٦٢٩,٣١٢
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٢,٦٩١,٢٣٢	١٨٦,٦٥٠
٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٢,٥٩١,٠١٣	-١٠٠,٢١٩

المصدر : وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية - الكتاب الإحصائي السنوي - سنوات مختلفة .

* بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث.

جدول رقم (٢)
نسبة الإنفاق علي التعليم من الناتج المحلي الإجمالي
في ٦٠ دولة حول العالم
٢٠٢٤

الدولة	%	الدولة	%	الدولة	%
كوبا	٩,٤	الضفة الغربية وقطاع غزة	٥,٤	جيبوتي	٣,٨
ناميبيا	٩,٠	بوركينا فاسو	٥,٣	نيكارجوا	٣,٨
بوتسوانا	٨,١	شيلي	٥,٠	اثيوبيا	٣,٧
فنزويلا	٦,٩	رواندا	٤,٩	منغوليا	٣,٧
سيراليون	٦,٨	الأرجنتين	٤,٨	أزربيجان	٣,٦
تونس	٦,٧	بوروندي	٤,٨	العراق	٣,٦
ليسوتو	٦,٧	هنغاريا	٤,٧	الفلبين	٣,٦
إسرائيل	٦,٥	لاتفيا	٤,٦	زامبيا	٣,٦
كوستاريكا	٦,٢	كازخستان	٤,٥	بارجواي	٣,٤
موزمبيق	٦,٢	بروناي دار السلام	٤,٤	تنزانيا	٣,٣
جنوب افريقيا	٦,١	ليتوانيا	٤,٣	الأردن	٣,٢
السنغال	٦,٠	المكسيك	٤,٢	صربيا	٣,٢
المغرب	٦,٠	بيرو	٤,٢	جواتيمالا	٣,٢
أوكرانيا	٥,٩	النيجر	٤,١	مدغشقر	٣,١
بوتان	٥,٨	الهند	٤,١	الكونغو	٣,٠
طاجيكستان	٥,٨	كرواتيا	٤,١	ايران	٢,٩
جاميكا	٥,٧	كينيا	٤,٠	فيتنام	٢,٩
الجزائر	٥,٦	مالي	٤,٠	تركيا	٢,٦
أوزباكستان	٥,٥	هندوراس	٤,٠	موريتانيا	٢,٦
البرازيل	٥,٥	توجو	٣,٨	ليبيا	٢,٣

المصدر :

https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?view=chart

جدول رقم (٣)
تطور إجمالي الإنفاق الحكومي علي التعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي كنسبة إلي إجمالي المصرروفات والناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٢٠٢٥/٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	إجمالي المصروفات	الإنفاق علي التعليم	اهمية الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي المصروفات *	الناتج المحلي الإجمالي	اهمية الإنفاق الحكومي علي التعليم إلي الناتج المحلي الإجمالي *
٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٤١,٥٥١	٣٠,٦٨٩	%١٢,٧	٨٤٦,٨٠٠	%٣,٦
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٣٤٠,٩١٢	٣٤,٧٨٩	%١٠,٢	١,٠٠٨,٠٠٠	%٣,٥
٢٠١٠-٢٠٠٩	٣٢٣,٩١٧	٤١,٣٨٦	%١٢,٨	١,٢٠٦,٧٠٠	%٣,٤
٢٠١١-٢٠١٠	٤٠٣,١٦٨	٤٧,٠٥٤	%١١,٧	١,٣٧٨,٠٠٠	%٣,٤
٢٠١٢-٢٠١١	٤٩٠,٥٩٠	٥١,٧٧٢	%١٠,٦	١,٥٧٠,٠٠٠	%٣,٣
٢٠١٣-٢٠١٢	٥٣٣,٧٠٠	٦٤,٠٣٤	%١٢,٠	١,٣٧١,٨٠٠	%٤,٧
٢٠١٤-٢٠١٣	٦٩٢,٤٢١	٨١,٢٥١	%١١,٧	٢,٠٥٠,٠٠٠	%٤,٠
٢٠١٥-٢٠١٤	٧٨٩,٤٣١	٩٤,٣٥٥	%١٢,٠	٢,٤٠٣,٣٥٠	%٣,٩
٢٠١٦-٢٠١٥	٨٦٤,٥٦٤	٩٩,٢٦٢	%١١,٥	٢,٨٣٣,٤٠٠	%٣,٥
٢٠١٧-٢٠١٦	٩٣٦,٠٩٤	١٠٣,٩٦٢	%١١,١	٣,٢٤٦,٥٣٤	%٣,٢
٢٠١٨-٢٠١٧	١,٢٠٦,٠٣٠	١٠٦,٥٧٥	%٨,٨	٤,١٠٦,٩٨٥	%٢,٦
٢٠١٩-٢٠١٨	١,٤٢٤,٠٢٠	١٢٢,٩٤٥	%٨,٦	٥,٢٥٠,٩٧٨	%٢,٣
٢٠٢٠-٢٠١٩	١,٥٧٤,٥٥٩	١٤٥,١٨٥	%٩,٢	٦,١٦٢,٦٢٢	%٢,٤
٢٠٢١-٢٠٢٠	١,٧١٣,١٧٨	١٥٨,٢٩٨	%٩,٢	٦,٨٤٤,٠٠٠	%٢,٣
٢٠٢٢-٢٠٢١	١,٨٣٧,٧٢٣	١٧٢,٦٤٦	%٩,٤	٧,١٠٥,٠٠٠	%٢,٤
٢٠٢٣-٢٠٢٢	٢,٠٧٠,٨٧٢	١٩٢,٦٧٧	%٩,٣	٩,٠٩٢,٠٨٠	%٢,١
٢٠٢٤-٢٠٢٣	٢,٩٩٠,٩٢٥	٢٢٩,٨٩١	%٧,٧	١١,٨٤١,١٠٠	%١,٩
٢٠٢٥-٢٠٢٤	٣,٨٧٠,١٦٨	٢٩٤,٦٤٣	%٧,٦	١٧,١٠٠,٠٠٠	%١,٧

المصدر : موقع وزارة المالية علي شبكة الانترنت - الموازنة العامة للدولة - سنوات مختلفة .

* بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث .

جدول رقم (٤)
نسبة الإنفاق علي التعليم من الإنفاق الحكومي
في ٦٠ دولة حول العالم
٢٠٢٤

الدولة	%	الدولة	%	الدولة	%
سيراليون	٢٩,٤	الفلبين	١٦,٧	الجزائر	١٣,٣
بوليفيا	٢٣,١	تشاد	١٦,٥	الكاميرون	١٣,١
اثيوبيا	٢٣,٠	المكسيك	١٥,٩	البرازيل	١٢,٨
المغرب	٢٢,٨	بورندي	١٥,٧	النيجر	١٢,٨
السنغال	٢٢,٥	زيمبابوي	١٥,٧	الأرجنتين	١٢,٧
بارجواي	٢٢,٠	اورجواي	١٥,٤	باربادوس	١٢,٥
بوتسوانا	٢١,٥	شيلي	١٤,٩	السفادور	١٢,٠
اوزباكستان	٢١,٤	توجو	١٤,٨	بروناي دار السلام	١١,٤
طاجكيستان	٢١,٤	رواندا	١٤,٨	ازربيجان	١٠,٨
قرغيز	٢١,٠	الرأس الأخضر	١٤,٧	بنجلاديش	١٠,٧
تركمانستان	٢٠,٤	الكونغو	١٤,٧	البوسنة والهرسك	١٠,٤
بوركينا فاسو	٢٠,٣	جيبوتي	١٤,٥	افريقيا الوسطي	١٠,٠
بنين	١٩,٠	استونيا	١٤,٣	أرمينيا	٩,٧
بيرو	١٨,٩	الهند	١٤,٢	اكوادور	٩,٧
ايران	١٨,٨	اندونيسيا	١٣,٩	الأردن	٩,٧
جنوب افريقيا	١٨,٦	زامبيا	١٣,٩	تركيا	٨,٨
تونس	١٨,١	تنزانيا	١٣,٧	سري لانكا	٨,٧
بوتان	١٧,٨	ساموا	١٣,٧	أوغندا	٨,٦
إسرائيل	١٧,٥	الجابون	١٣,٦	أوكرانيا	٨,٥
جامايكا	١٦,٩	الكونغو الديمقراطية	١٣,٥	باكستان	٨,٣

المصدر:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS?view=chart

جدول رقم (٥)
تطور الإنفاق الحكومي علي التعليم إلي إجمالي بنود المصروفات
٢٠٠٧/٢٠٠٨ ـ ٢٠٢٤/٢٠٢٥

القيمة بالمليون جنيه

السنوات		الأجور	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخري	الاستثمارات	الإجمالي
٢٠٠٧-٢٠٠٨	التعليم	٢٣,٤٩٩	٣,٣٩٤	٥٥	١٤٩	٢٣٣	٣,٤٢٨	٣٠,٦٨٩
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٥٩,٥٧٤	١٧,٠٩٤	٥١,٩٧٩	٦٤,٤٦٥	٢٢,٩٤٠	٢٥,٥٠٠	٢٤١,٥٥١
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٩	%٢٠	%٠	%٠	%١	%١٣	%١٣
٢٠٠٨-٢٠٠٩	التعليم	٢٧,٨٩٥	٣,٤٣٤	٥٣	١٥٥	١٩٧	٣,٠٥٧	٣٤,٧٨٩
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٧٨,٦٠٩	٢٣,٥٢٣	٥٢,٩٣٠	١٣٣,٥٥٨	٢٥,٧٣٧	٢٦,٥٥٦	٣٤٠,٩١٢
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٥	%١٥	%٠	%٠	%١	%١٢	%١٠
٢٠٠٩-٢٠١٠	التعليم	٣٢,٨١٨	٤,٠٧٠	٤٢	١٦٨	٢٠١	٤,٣٨٣	٤١,٦٨٣
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٨٧,٤٨٤	٢٧,٣٤٩	٧١,٠٦٥	٧٣,٤٧٩	٢٨,٠٥٨	٣٦,٤٧٩	٣٢٣,٩١٧
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٨	%١٥	%٠	%٠	%١	%١٢	%١٣
٢٠١٠-٢٠١١	التعليم	٣٧,٦٩٩	٤,٢٢٥	٣٦	١٧٠	٢٢٨	٤,٤١٥	٤٦,٧٧٣
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٩٤,٦٠٩	٢٨,٣٥٧	٩٠,٦٢٩	١١٥,٩١٦	٣١,١٢٥	٣٣,٨٥٩	٣٩٤,٤٩٤
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٤٠	%١٥	%٠	%٠	%١	%١٣	%١٢
٢٠١١-٢٠١٢	التعليم	٤١,٠٩٤	٤,٥٩٩	٣٧	١٨١	٢٥٢	٥,٦٠٩	٥١,٧٧٢
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	١١٧,٤٩٧	٣٠,٢٥٥	١٠٦,٣٠٠	١٥٧,٧٥٤	٣١,٦٢٢	٤٧,١٦٢	٤٩٠,٥٩٠
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٥	%١٥	%٠	%٠	%١	%١٢	%١١
٢٠١٢-٢٠١٣	التعليم	٥٠,٥٨٥	٥,٢١٣	٣٥	١٦٠	٢٧٣	٧,٧٦٧	٦٤,٠٣٤
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	١٣٦,٦٢٨	٢٨,٧٦٤	١٣٣,٦١٢	١٤٥,٨٣٨	٣٣,٣٢٥	٥٥,٦١٨	٥٣٣,٧٨٥
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٧	%١٨	%٠	%٠	%١	%١٤	%١٢
٢٠١٣-٢٠١٤	التعليم	٦٧,٥١٣	٥,٤٤٩	٣٥	١٧٣	٣٩٦	٧,٦٨٥	٨١,٢٥١
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	١٧٢,١٥٩	٣٠,٧٠٥	١٨٢,٠٤٦	٢٠٥,٥٤٠	٣٨,٢٩٢	٦٣,٦٧٩	٦٩٢,٤٢١
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٩	%١٨	%٠	%٠	%١	%١٢	%١٢
٢٠١٤-٢٠١٥	التعليم	٨٠,٠٠٩	٥,٧٢٠	٣٣	١٧٧	٨٧٨	٧,٥٣٨	٩٤,٣٥٥
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٢٠٧,٢٤٣	٣٣,٠٧٠	١٩٩,٠١١	٢٣٣,٨٥٣	٤٩,٠٦٥	٦٧,١٨٩	٧٨٩,٤٣١
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٩	%١٧	%٠	%٠	%٢	%١١	%١٢

٢٠١٦-٢٠١٥	التعليم	٨٢,٩٣٩	٦,٦٥٣	٣٤	٢١٣	٧١٥	٨,٧٠٨	٩٩,٢٦٢
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٢١٨,١٠٨	٤١,٤٣١	٢٤٤,٠٤٤	٢٣١,٢٢٠	٥٤,٧٩٩	٧٤,٩٦٢	٨٦٤,٥٦٤
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٨	%١٦	%٠	%٠	%١	%١٢	%١١
٢٠١٧-٢٠١٦	التعليم	٨٥,٣٥١	٦,٦٩٩	٣١	٢٢٦	٧٥٨	١٠,٨٩٧	١٠٣,٩٦٢
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٢٢٨,١٣٦	٤٠,٠٠٣	٢٩٢,٥٢٠	٢١٠,٣٢٤	٥٨,١٠٠	١٠٧,٠١١	٩٣٦,٠٩٤
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٧	%١٧	%٠	%٠	%١	%١٠	%١١
٢٠١٨-٢٠١٧	التعليم	٨٤,١٨٤	٧,٤٥١	٧٠	٢٥٠	١,٠٠٢	١٣,٦١٨	١٠٦,٥٧٥
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٢٦٩,٥٥٥	٥١,٥٦٥	٣٨٠,٩٨٦	٣٣٢,٧٢٧	٦٥,٧٦٥	١٣٥,٤٣٢	١,٢٠٦,٠٣٠
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣١	%١٤	%٠	%٠	%٢	%١٠	%٩
٢٠١٩-٢٠١٨	التعليم	٨٩,٤٦٦	٩,٣٣٩	٦١	٣١٧	١,٢٥٥	١٥,٢٣٠	١١٥,٢٣٠
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٢٦٦,٠٩٠	٦٠,١٢٣	٥٤١,٣٠٥	٣٣٢,٢٩١	٧٥,٦٩٩	١٤٨,٥١٢	١,٤٢٤,٠٢٠
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٤	%١٦	%٠	%٠	%٢	%١٠	%٨
٢٠٢٠-٢٠١٩	التعليم	٩٧,٤٨٥	١٠,٦٢٩	٢٤٨	٣٩٩	١,٥٧٤	٢١,٧٠٣	١١٥,٦٦٧
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٣٠١,١١٥	٧٤,٩٢٣	٥٦٩,١٣٥	٣٢٧,٦٩٩	٩٠,٤٤٢	٢١١,٢٤٥	١,٥٧٤,٥٥٩
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٢	%١٤	%٠	%٠	%٢	%١٠	%٧
٢٠٢١-٢٠٢٠	التعليم	١٠٥,١٤٨	١٣,٤٧١	٢٤٩	٥١٠	٢,١١٥	٣٦,٠٨٧	١٥٧,٥٨٠
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٣٣٥,٠٠٠	١٠٠,٢٠٠	٥٦٦,٠٠٠	٣٢٦,٢٧٩	١٠٥,٠٠٠	٢٨٠,٦٩٨	١,٧١٣,١٧٨
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣١	%١٣	%٠	%٠	%٢	%١٣	%٩
٢٠٢٢-٢٠٢١	التعليم	١١٥,٣٨١	١٤,٢٣٢	٣٣٣	٥٨٥	٢,٥٠٣	٣٩,٦١٣	١٧٢,٣٨١
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٣٦١,٠٥٠	١٠٣,٨٨٩	٥٧٩,٥٨٢	٣٢١,٣٠١	١١٣,٧٨٧	٣٥٨,١١٣	١,٨٣٧,٧٢٣
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٢	%١٤	%٠	%٠	%٢	%١١	%٩
٢٠٢٣-٢٠٢١	التعليم	١٢٧,٧٧٦	١٥,٨٧١	٢١٣	٧٧٩	٢,٧٩٠	٤٥,٢٤٨	١٩٢,٦٧٧
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٤٠٠,٠٠٠	١٢٥,٦٠٠	٦٩٠,١٤٩	٣٥٥,٩٩٣	١٢٢,٧٠٠	٣٧٦,٤٢٨	٢,٠٧٠,٨٧٢
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٢	%١٣	%٠	%٠	%٢	%١٢	%٩
٢٠٢٤-٢٠٢٣	التعليم	١٦٢,١٣٦	١٨,٥٨١	٥٧٦	٩٠٩	٣,٦٩٨	٤٣,٩٩١	٢٢٩,٨٩١
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٤٧٠,٠٠٠	١٣٩,٣٨١	١,١٢٠,٠٨٦	٥٢٩,٦٨٥	١٤٥,٠٨٣	٥٨٦,٦٩٠	٢,٩٩٠,٩٢٤
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٤	%١٣	%٠	%٠	%٣	%٧	%٨
٢٠٢٥-٢٠٢٤	التعليم	٢٠٥,٠٥٧	٢١,٢٣٤	١,١٤٦	٩٨٩	٤,٧٨٦	٦١,٤٣١	٢٩٤,٦٤٣
	إجمالي القطاعات الاقتصادية	٥٧٥,٠٠٠	١٦٦,٧٠٥	١,٨٣٤,٤٦٨	٦٣٥,٩٤٢	١٦٢,٢٣٨	٤٩٥,٨١٥	**٣,٨٧٠,٢٠٠**
	اهمية الانفاق علي التعليم إلي الإجمالي	%٣٦	%١٣	%٠	%٠	%٣	%١٢	%٨

المصدر : حسابات قام بها الباحث من البيانات المنشورة للموازنة العامة بالتصنيف الوظيفي لسنوات مختلفة .

جدول رقم (٦)

تطور الإنفاق الحكومي علي التعليم حسب بنود المصروفات ٢٠٠٧-٢٠٢٣

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الأجور	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخري	الاستثمارات	الإجمالي
٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٣,٤٩٩	٣,٣٩٤	٥٥	١٤٩	٢٣٣	٣,٤٢٨	٣٠,٦٨٩
	%٧٧	%١١	%٠	%٠	%١	%١١	%١٠٠
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٧,٨٩٥	٣,٤٣٤	٥٣	١٥٥	١٩٧	٣,٠٥٧	٣٤,٧٨٩
	%٨٠	%١٠	%٠	%٠	%١	%٩	%١٠٠
٢٠١٠-٢٠٠٩	٣٢,٨١٨	٤,٠٧٠	٤٢	١٦٨	٢٠١	٤,٣٨٣	٤١,٦٨٣
	%٧٩	%١٠	%٠	%٠	%٠	%١١	%١٠٠
٢٠١١-٢٠١٠	٣٧,٦٩٩	٤,٢٢٥	٣٦	١٧٠	٢٢٨	٤,٤١٥	٤٦,٧٧٣
	%٨١	%٩	%٠	%٠	%٠	%٩	%١٠٠
٢٠١٢-٢٠١١	٤١,٠٩٤	٤,٥٩٩	٣٧	١٨١	٢٥٢	٥,٦٠٩	٥١,٧٧٢
	%٧٩	%٩	%٠	%٠	%٠	%١١	%١٠٠
٢٠١٣-٢٠١٢	٥٠,٥٨٥	٥,٢١٣	٣٥	١٦٠	٢٧٣	٧,٧٦٧	٦٤,٠٣٤
	%٧٩	%٨	%٠	%٠	%٠	%١٢	%١٠٠
٢٠١٤-٢٠١٣	٦٧,٥١٣	٥,٤٤٩	٣٥	١٧٣	٣٩٦	٧,٦٨٥	٨١,٢٥١
	%٨٣	%٧	%٠	%٠	%٠	%٩	%١٠٠

٢٠١٥-٢٠١٤	٨٠,٠٠٩	٥,٧٢٠	٣٣	١٧٧	٨٧٨	٧,٥٣٨	٩٤,٣٥٥
	%٨٥	%٦	%٠	%٠	%١	%٨	%١٠٠
٢٠١٦-٢٠١٥	٨٢,٩٣٩	٦,٦٥٣	٣٤	٢١٣	٧١٥	٨,٧٠٨	٩٩,٢٦٢
	%٨٤	%٧	%٠	%٠	%١	%٩	%١٠٠
٢٠١٧-٢٠١٦	٨٥,٣٥١	٦,٦٩٩	٣١	٢٢٦	٧٥٨	١٠,٨٩٧	١٠٣,٩٦٢
	%٨٢	%٦	%٠	%٠	%١	%١٠	%١٠٠
٢٠١٨-٢٠١٧	٨٤,١٨٤	٧,٤٥١	٧٠	٢٥٠	١,٠٠٢	١٣,٦١٨	١٠٦,٥٧٥
	%٧٩	%٧	%٠	%٠	%١	%١٣	%١٠٠
٢٠١٩-٢٠١٨	٨٩,٤٦٦	٩,٣٣٩	٦١	٣١٧	١,٢٥٥	١٥,٢٣٠	١١٥,٢٣٠
	%٧٨	%٨	%٠	%٠	%١	%١٣	%١٠٠
٢٠٢٠-٢٠١٩	٩٧,٤٨٥	١٠,٦٢٩	٢٤٨	٣٩٩	١,٥٧٤	٢١,٧٠٣	١١٥,٦٦٧
	%٨٤	%٩	%٠	%٠	%١	%١٩	%١٠٠
٢٠٢١-٢٠٢٠	١٠٥,١٤٨	١٣,٤٧١	٢٤٩	٥١٠	٢,١١٥	٣٦,٠٨٧	١٥٧,٥٨٠
	%٦٧	%٩	%٠	%٠	%١	%٢٣	%١٠٠
٢٠٢٢-٢٠٢١	١١٥,٣٨١	١٤,٢٣٢	٣٣٣	٥٨٥	٢,٥٠٣	٣٩,٦١٣	١٧٢,٣٨١
	%٦٧	%٨	%٠	%٠	%١	%٢٣	%١٠٠
٢٠٢٣-٢٠٢٢	١٢٧,٧٧٦	١٥,٨٧١	٢١٣	٧٧٩	٢,٧٩٠	٤٥,٢٤٨	١٩٢,٦٧٧
	%٦٦	%٨	%٠	%٠	%١	%٢٣	%١٠٠
٢٠٢٤-٢٠٢٣	١٦٢,١٣٦	١٨,٥٨١	٥٧٦	٩٠٩	٣,٦٩٨	٤٣,٩٩١	٢٢٩,٨٩١
	%٧١	%٨	%٠	%٠	%٢	%١٩	%١٠٠
٢٠٢٥-٢٠٢٤	٢٠٥,٠٥٧	٢١,٢٣٤	١,١٤٦	٩٨٩	٤,٧٨٦	٦١,٤٣١	٢٩٤,٦٤٣
	%٧٠	%٧	%٠	%٠	%٢	%٢١	%١٠٠

المصدر : حسابات قام بها الباحث من البيانات المنشورة للموازنة العامة بالتصنيف الوظيفي لسنوات مختلفة .

جدول رقم (٧)
تطور عدد المدارس والفصول والتلاميذ
موزعين بين الحكومة والقطاع الخاص

	إجمالي المدارس	إجمالي الفصول	إجمالي التلاميذ
٢٠١١/٢٠١٠			
الإجمالي	٤٥,٧٧٣	٤٤٠,٦٤٥	١٧,٤٨٩,٢٨٠
القطاع الحكومي	٤٠,١١١	٣٩٢,٥٨٠	١٥,٩٥٨,٦٢٤
الأهمية النسبية	%٨٨	%٨٩	%٩١
القطاع الخاص	٥,٦٦٢	٤٨,٠٦٥	١,٥٣٠,٦٥٦
الأهمية النسبية	%١٢	%١١	%٩
٢٠١٥/٢٠١٤			
الإجمالي	٥٠,٧٥٣	٤٦٧,٣٣٤	١٩,٢٨٠,٠٨٩
القطاع الحكومي	٤٣,٨٥٤	٤١٠,٣٥٧	١٧,٤٥١,٠٦٩
الأهمية النسبية	%٨٦	%٨٨	%٩١
القطاع الخاص	٦,٨٩٩	٥٦,٩٧٧	١,٨٢٩,٠٢٠
الأهمية النسبية	%١٤	%١٢	%٩
٢٠٢٤/٢٠٢٣			
الإجمالي	٦١,٥١٢	٥٥٦,٨٨٨	٢٥,٦٥٧,٩٤٨
القطاع الحكومي	٥٠,٤٠٣	٤٦٣,٩٤٨	٢٢,٥٩١,٠١٣
الأهمية النسبية	%٨٢	%٨٣	%٨٨
القطاع الخاص	١١,١٠٩	٩٢,٩٤٠	٣,٠٦٦,٩٣٥
الأهمية النسبية	%١٨	%١٧	%١٢

المصدر : وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية - الكتاب الإحصائي السنوي - سنوات مختلفة .

جدول رقم (٨)
تطور أعداد المعلمين والتلاميذ في المدارس الحكومية
والزيادة السنوية في اعداد المعلمين والتلاميذ
٢٠٢٤/٢٠٢٣-٢٠١٠/٢٠٠٩

السنوات	عدد المعلمين في الحكومة	عدد التلاميذ في المدارس الحكومية	متوسط عدد التلاميذ لكل مُعلم*	الزيادة السنوية في عدد المعلمين*	الزيادة السنوية في عدد التلاميذ*
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٦٧,٩١٤	١٤,٩٩٧,٤٥١	٢٠		
٢٠١١/٢٠١٠	٧٩٦,٦٠٥	١٥,٩٥٨,٦٢٤	٢٠	٢٨,٦٩١	٩٦١,١٧٣
٢٠١٢/٢٠١١	٨٢٨,١٧٢	١٦,١٧٨,٤٠٧	٢٠	٣١,٥٦٧	٢١٩,٧٨٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٦٧,٠٥١	١٦,٦٢٤,٧٥٨	١٩	٣٨,٨٧٩	٤٤٦,٣٥١
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٧٣,٦٥٦	١٦,٨١٧,٤٤٨	١٩	٦,٦٠٥	١٩٢,٦٩٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٩٠٥,٤٩٤	١٧,٤٥١,٠٦٩	١٩	٣١,٨٣٨	٦٣٣,٦٢١
٢٠١٦/٢٠١٥	٩١٦,٨٠٧	١٧,٩٩٠,٨٣٦	٢٠	١١,٣١٣	٥٣٩,٧٦٧
٢٠١٧/٢٠١٦	٩١٨,٢١٦	١٨,٦٠٨,٧٣٠	٢٠	١,٤٠٩	٦١٧,٨٩٤
٢٠١٨/٢٠١٧	٩٤٧,١٢٨	١٩,٢٨٣,٠٣٤	٢٠	٢٨,٩١٢	٦٧٤,٣٠٤
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٣٥,٣٤٢	٢٠,١٢١,٣٢٩	٢٢	-١١,٧٨٦	٨٣٨,٢٩٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	٩٢٣,٠٠٩	٢١,٠٥٣,٤٩٦	٢٣	-١٢,٣٣٣	٩٣٢,١٦٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	٨٩٧,٠٦٩	٢١,٨٧٥,٢٧٠	٢٤	-٢٥,٩٤٠	٨٢١,٧٧٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٨٧٣,٧١٢	٢٢,٥٠٤,٥٨٢	٢٦	-٢٣,٣٥٧	٦٢٩,٣١٢
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٨٤٠,٤٣٦	٢٢,٦٩١,٢٣٢	٢٧	-٣٣,٢٧٦	١٨٦,٦٥٠
٢٠٢٤/٢٠٢٣	٨٠٨,٦٩٤	٢٢,٥٩١,٠١٣	٢٨	-٣١,٧٤٢	-١٠٠,٢١٩

المصدر : وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية - الكتاب الإحصائي السنوي - سنوات مختلفة .

* بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث.

جدول رقم (٩)
تطور أعداد المعلمين والتلاميذ في المدارس الخاصة
والزيادة السنوية في اعداد المعلمين والتلاميذ
٢٠١٠/٢٠٠٩-٢٠٢٤/٢٠٢٣

السنوات	عدد المعلمين في المدارس الخاصة	عدد التلاميذ في المدارس الخاصة	متوسط عدد التلاميذ لكل مُعَلم*	الزيادة السنوية في عدد المعلمين*	الزيادة السنوية في عدد التلاميذ*
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٠,٤٧٢	١,٣٧٠,١١٨	١٧		
٢٠١١/٢٠١٠	٨٧,٥٥٤	١,٥٣٠,٦٥٦	١٧	٧,٠٨٢	١٦٠,٥٣٨
٢٠١٢/٢٠١١	٥٩,٠٧٩	١,٥٩٠,٦١٧	٢٧	-٢٨,٤٧٥	٥٩,٩٦١
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٦,٠٠٨	١,٦٧٤,٠٢٨	٢٥	٦,٩٢٩	٨٣,٤١١
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٩,١٦٥	١,٧٣٧,٧٨٤	٢٥	٣,١٥٧	٦٣,٧٥٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٧١,٥٧١	١,٨٢٩,٠٢٠	٢٦	٢,٤٠٦	٩١,٢٣٦
٢٠١٦/٢٠١٥	٧٢,٧٠٠	١,٩٣٨,٧٥١	٢٧	١,١٢٩	١٠٩,٧٣١
٢٠١٧/٢٠١٦	٧٤,٥٨١	٢,٠٣٢,٦٧٩	٢٧	١,٨٨١	٩٣,٩٢٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٧٦,٧٠٥	٢,١٥٨,٣٧٠	٢٨	٢,١٢٤	١٢٥,٦٩١
٢٠١٩/٢٠١٨	٩١,٣٨٥	٢,٣٣٢,٠٥٢	٢٦	١٤,٦٨٠	١٧٣,٦٨٢
٢٠٢٠/٢٠١٩	٩٥,٧٦٤	٢,٥١٣,٥٦٤	٢٦	٤,٣٧٩	١٨١,٥١٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١١٣,٢٩٤	٢,٥٢٨,٦٥٤	٢٢	١٧,٥٣٠	١٥,٠٩٠
٢٠٢٢/٢٠٢١	١١٣,٩٤٤	٢,٥٥٧,٧١٢	٢٢	٦٥٠	٢٩,٠٥٨
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١١٥,٢٦٣	٢,٨٠٣,٠٠٠	٢٤	١,٣١٩	٢٤٥,٢٨٨
٢٠٢٤/٢٠٢٣	١١٣,٩٣٤	٣,٠٦٦,٩٣٥	٢٧	-١,٣٢٩	٢٦٣,٩٣٥

المصدر : وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية - الكتاب الإحصائي السنوي - سنوات مختلفة .

* بيانات تم حسابها بمعرفة الباحث.